

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



"جمعية المحاسبين" وقعت مذكرة تفاهم
مع الجامعة الأميركية في الكويت AUK



مقر جمعية المحاسبين ..
بين الماضي والحاضر



3 ورش متنوعة
نظمها قطاع الإفلاس



ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبي ..
مستقبل يصنعه الشباب

إبشر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري



الدعم الحكومي 1500 د.ك | بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الطابوق الأبيض



مقابل كل 10 م³
من الطابوق الأبيض



الدعم الحكومي 1750 د.ك

بحد أقصى 100 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الخلط الخرسانى الجاهز



الدعم الحكومي 8460 د.ك

بحد أقصى 450 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجات الدعم السابقة

أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR



30%

بلاكات الكهرباء

10%

مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة

الأصباغ الداخلية

البلاط المتداخل / حجر التسوير

الكراسي وأحواض الزراعة

منتجات الإضاءة LED



NATIONAL INDUSTRIES COMPANY

@national_industries

www.nicbm.com



شركة الصناعات الوطنية

1 844 555



صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

افتتاحية العدد

ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبي .. مستقبل يصنعه الشباب

تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية "ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبي .. مستقبل الشباب"، والذي يمثل المبادرة الأولى من نوعها ، حيث يقود الشباب جميع مراحل التخطيط والتنظيم والتنفيذ للملتقى ، في خطوة تهدف إلى تمكينهم وإعداد جيل قادر على قيادة مستقبل مهنة المحاسبة.

كما يسعى الملتقى إلى تعزيز ثقافة الابتكار، وإشراك الشباب في رسم مستقبل المهنة، مع استمرار الاجتماعات التحضيرية بمشاركة الطلبة لوضع محاور المؤتمر وخطته التنفيذية. ويهدف الملتقى إلى إعداد كوادر محاسبية شابة تمتلك المهارات القيادية والتنظيمية، بالإضافة إلى تأهيل الشباب لسوق العمل وتعزيز الفكر المهني لديهم.

ويأتي تنظيم الجمعية لهذا الملتقى انطلاقاً من إيمانها بقدرات الشباب وحرصها على منحهم الفرصة لقيادة هذه المبادرة، بما يساهم في تنمية مهاراتهم المهنية والقيادية.

كما أن الملتقى استقطب أحد أهم الجهات الأكاديمية وهي الجامعة الأميركية في الكويت ، حيث تم الإعلان عن رعايتها للملتقى على هامش توقيع اتفاقية التعاون معها.

ويتضمن العدد أنشطة متنوعة من بينها: تنظيم ورش عمل حول قانون الإفلاس وعلاقته بوحدة تنظيم التأمين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المقاولات ، بالإضافة للأبواب الثابتة: تشريعات وقوانين ودراسات وبحوث وفي دائرة الضوء والبرامج التدريبية وأهم الأخبار للمنظمات المهنية العربية.

وتؤكد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حرصها المستمر والمتواصل على تطوير وتعزيز المهنة من خلال تطوير سبل التعاون مع الجهات ذات الصلة بالمهنة ومزاوئها والعمل على الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة في الداخل والخارج.

المحتويات

6	«المحاسبين» وقعت اتفاقية تعاون مع الجامعة الأميركية في الكويت	حصاد الجمعية
10	«المحاسبين» أطلقت ملتقى للابتكار والمبادرة المحاسبي	حصاد الجمعية
16	مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية .. بين الماضي والحاضر	تقرير
22	مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس .. نقلة نوعية في بيئة الأعمال	مقال
32	"المحاسبين" أقامت دورة مكافحة الاحتيال لخبراء وزارة العدل في الإدارة العامة للخبراء	أنشطة الجمعية
34	«المحاسبين» و«التقدم العلمي» يعززان آفاق التعاون في مجالات البحث العلمي	أنشطة الجمعية
51	التطبيق المتقدم لضريبة الدخل رقم ١٢	برامج تدريبية
54	الجمعية استقبلت الدكتور بدر المطيري	مناسبات

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

هيئة التحرير
The Board of Editors

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

د. فهد مطلق العازمي
Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
أمين السر General Secretary

د. فهد مطلق العازمي
Dr. Fahed Motlaq Al-Azmi
أمين الصندوق Treasurer

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani
عضو مجلس الإدارة Board Member

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

AL-MOHASIBOON



العدد (١٠٩) ، يوليو ٢٠٢٦ ، السنة الثالثة والثلاثون

دورية - علمية - متخصصة

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

July, 2026 - No.(109)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Accountants & Auditors Association

> Correspondence:

Should be addressed to: The Editor - in-
Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472
Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:
Al-Murajaa - State of kuwait
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
هاتف: +965 22001003 / 22001002
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Advertisements:

Agreements in this regard should be
made with the management of kuwaiti
Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة - الكويت
هاتف: +965 22001003 / 22001002
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Subscriptions:

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency
for Individuals.
Non Arab
- 80 \$ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges,
& Requests Should be Addressed to the
Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنائير كويتية للأفراد.
- 8 دنائير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنائير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الأجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات
باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

> Price of one copy:

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the
equivalent in local currency plus airmail
charges.
- Other countries:\$ 5 plus airmail charges.

- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد
أو ما يعادلها بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

تستهدف تعزيز التعاون المشترك ودعم التعليم الأكاديمي والتطوير المهني

"المحاسبين" وقعت مذكرة تفاهم مع الجامعة الأميركية في الكويت



وقعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مذكرة تفاهم الجامعة الأميركية في الكويت (AUK) في خطوة تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، ودعم التعليم الأكاديمي والتطوير المهني، بما يساهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل

وجرت مراسم التوقيع بحضور الدكتورة أسيل العوضي، رئيس الجامعة الأميركية في الكويت، حيث وقع المذكرة عن الجمعية الأستاذ صباح مبارك الجلاوي، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، فيما وقع عن الجامعة الدكتور علي شرارة، نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، فيما وقعها



صباح الجلاوي:

– الجمعية حريصة على بناء علاقات إستراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية الرائدة في الكويت
د. أسيل العوضي :

– حريصون على تطوير قدرات الطلبة وتأهيلهم لسوق العمل
فيصل الطبيخ :

– الجامعة الأميركية راعي رئيسي للملتقى الابتكار والمبادرة الحاسبي
د. على شراره :

– الاتفاقية تعبر عن رؤية مشتركة للتقريب بين التعليم العالي والممارسة المهنية وإعداد الجيل القادم من المتخصصين
د. فهد الجافور :

– الاتفاقية ستعكس إيجاباً على تدريب وتأهيل الطلبة والطالبات
د. أحمد القطان :

– الجمعية تستهدف تعزيز الدور الأكاديمي وريطه بالمهنة

وتهدف المذكرة إلى توسيع مجالات التعاون في العديد من المبادرات المشتركة، بما في ذلك تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، وتبادل الخبرات والمعرفة، وتعزيز فرص التدريب والتطوير المهني للطلبة، إلى جانب تنفيذ الأنشطة التي تسهم في تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق، وربط الجانب الأكاديمي بالممارسة المهنية.

علاقات استراتيجية

وبهذه المناسبة ، أشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن التعاون مع الجامعة الأميركية كما تعكس هذه الشراكة حرص الجمعية على بناء علاقات إستراتيجية مع المؤسسات المهنية الرائدة، بما يعزز جودة التعليم، ويوفر للطلبة فرصاً أكبر لاكتساب الخبرات العملية، والتفاعل مع المتخصصين في مختلف القطاعات، بما يسهم في إعداد خريجين يمتلكون المهارات والمعارف التي تلبي احتياجات سوق العمل.





وذلك لتنفيذ أهداف الجمعية في تنفيذ شراكات مع الجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة ، لافتاً أن الجمعية تضع نصب أعينها مشاركة الطلبة والطالبات في أنشطتها المتنوعة.

وبين أن رعاية الجامعة للملتقى الابتكاري والمبادرة المحاسبي سيكون له الأثر الكبير في الدفع قدماً بدور الجمعية في تأهيل الطلبة والطالبات للولوج في سوق العمل وستكون المشاركة من الكويت ودول الخليج في المسابقة التي سيتم إقامتها.

رعاية ملتقى الابتكار

وبدوره ، أوضح أمين السر في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ أن التعاون بين الجمعية والجامعة الأميركية في الكويت تعكس اهتماماً بالغاً ومتزايداً بأهمية تأهيل الشباب في سوق العمل ، مقدماً الشكر للجامعة الأميركية في الكويت على رعايتها للملتقى الابتكاري والمبادرة المحاسبي الذي تبنته الجمعية وهو ما يعكس اهتماماً كبيراً من قبل الجامعة والجمعية في تطوير دور الشباب وتأهيلهم.

وبين أن الملتقى سيكون فرصة للتعرف على التحديات التي تواجه الشباب وكيفية حلها ، داعياً الطلبة وخريجي الجامعات الجدد للمشاركة في الملتقى ، كون هذا الملتقى منهم ولهم وسيقومون بتنظيمه من الألف إلى الياء ، كما سيتم تقديم التوصيات الخاصة بالملتقى للمسؤولين من حيث التحديات والتعرف على الحلول المقترحة من قبل الشباب لحلها.



وتؤكد مذكرة التفاهم التزام الجانبين بتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجهات المهنية، من خلال إطلاق مبادرات وبرامج مشتركة تدعم الابتكار، وتبادل المعرفة، وتطوير المهارات المهنية، بما يسهم في الارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق في دولة الكويت.

وتواصل الجامعة الأميركية في الكويت من خلال شراكاتها الإستراتيجية توسيع آفاق التعاون مع مختلف المؤسسات المحلية والإقليمية، بما ينسجم مع رسالتها في تقديم تعليم عالي الجودة، وإعداد خريجين قادرين على الإسهام بفاعلية في خدمة المجتمع ودعم التنمية المستدامة.

تأهيل لسوق العمل

وأبدت رئيس مجلس إدارة الجامعة الأميركية في الكويت الدكتورة أسيل العوضي سعادتها بتوقيع اتفاقية الشراكة بين الجامعة والجمعية ، مبينة أن الجامعة تؤمن بدورها في تأهيل الطالب لسوق العمل.

وقالت أن التعاون مع جمعية المحاسبين سيتيح للطلبة خبرة عملية تؤهلهم للانخراط في سوق العمل ، مبدية شكرها لجمعية المحاسبين في طرح فكرة المؤتمر برعاية الطلبة والطالبات تخصص المحاسبة وهي فرصة تدريبية لهم جيدة جداً وسوف نقوم باحتضان ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبي والذي سيقام على هامشه مسابقة محاسبية أيضاً يشارك فيها الطلبة والطالبات من داخل وخارج الكويت.

وقال : تتشرف جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتوقيع اتفاقية التعاون مع الجامعة الأميركية في الكويت



وتطوير قدرات الشباب من خلال تنظيم برامج ودورات تدريبية مهنية لتأهيلهم في الدخول بسوق العمل ورفع كفاءتهم.

وبين أن الاتفاقية ستسهم بشكل كبير في ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبي الذي تنظمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

تعاون وتواصل

ومن جانبه، أشار رئيس لجنة الدراسات والبحوث والمؤتمرات في الجمعية الدكتور أحمد القطان أن الاتفاقية تعكس التعاون والتواصل المستمر بين الجمعية وكافة الجهات الأكاديمية ذات الصلة بالمهنة والعمل على صقل وتطوير مهارات الطلبة تخصص المحاسبة وهو ما يؤدي إلى صقل مهارات الطلبة في العديد من المجالات المهنية.

وبين أن ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبي سيشهد تعاون مع الجامعة الأميركية في الكويت خلال إقامة الملتقى من خلال احتضان الجامعة للملتقى.



ولفت أن الجمعية تدعو الجامعات الخاصرئة والحكومية لتحفيز الشباب في المشاركة بالملتقى ونتمنى وجود أكبر عدد ممكن من الشباب المشارك في الملتقى.

رؤية مشتركة

وأوضح نائب رئيس الجامعة الأميركية في الكويت للشؤون الأكاديمية الدكتور علي شراره أن اتفاقية التعاون بين الجامعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أكثر من مجرد وثيقة رسمية، وإنما هي تعبير عن الرؤية المشتركة للتقريب بين التعليم العالي والممارسة المهنية وإعداد الجيل القادم من المتخصصين في المحاسبة والتمويل في الكويت بشكل أفضل، وتتوافق هذه الرؤية بشكل وثيق مع رسالة الجامعة الأميركية في الكويت.

قدرات الشباب

ولفت أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور أن الملتقى سيكون له دور كبير في تعزيز



قيادة وتنظيم الشباب وفي مبادرة هي الأولى من نوعها في الكويت «المحاسبين» أطلقت ملتقى للابتكار والمبادرة المحاسبية



لوضع محاور المؤتمر وخطته التنفيذية

. ولفت الطبيخ أنه سيتم عقد لقاءات لاحقة للجنة العليا للملتقى لوضع الخطوات والإجراءات التحضيرية للمؤتمر من اختيار المتحدثين والمحاور ووضع التفاصيل الخاصة بالتنظيم وغيرها من الأمور الفنية بحضور العناصر الشبابية التي ستقوم بتنفيذ كل تلك الخطوات.

وحول أهداف الملتقى ، بين الطبيخ أن الملتقى يهدف إلى : تمكين الشباب المحاسبي من المشاركة الفاعلة في تطوير المهنة ، استشراف مستقبل العمل المحاسبي من منظور شبابي ، تعزيز ثقافة الابتكار والمبادرة في المجال المحاسبي ، إعداد جيل قيادي قادر على تنظيم وإدارة الفعاليات المهنية ، ربط الشباب بالجهات المهنية وسوق العمل. وبين أنه سيتم رفع التوصيات الخاصة بالملتقى لمجلس إدارة الجمعية.

وبدوره ، شدد رئيس الملتقى الدكتور محمود فخرا ، أن الملتقى يمثل نقلة نوعية لإعداد جيل مهني متميز يساهم في تطوير المهنة وخدمة الوطن ، بالإضافة إلى استشراف مستقبل العمل المحاسبي من منظور شبابي وتعزيز ثقافة الابتكار والمبادرة في المجال المحاسبي وإعداد جيل قيادي قادر على تنظيم وإدارة الفعاليات المهنية وصياغة توصيات مستقبلية يتم رفعها إلى مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المبادرة تهدف إلى إعداد كوادر محاسبية شابة تمتلك المهارات القيادية والتنظيمية

ومن جانبه، أوضح رئيس قطاع الإفلاس في مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس في الجمعية بدر عبد اللطيف الفارسي أن الملتقى يمثل أهمية كبيرة في تكوين فكر محاسبي لدى الشباب يمكنهم من الدخول إلى سوق العمل بيسر وسهولة.

بحضور متميز للطلبة والطالبات من مختلف الجامعات ، نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اللقاء التنويري الأول حول ملتقى «الابتكار والمبادرة المحاسبية للشباب- رؤية الشباب للمستقبل» ، بمقر الجمعية، في ٢٨ يونيو ٢٠٢٦ .

وبهذه المناسبة ، أشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الملتقى يهدف في المقام الأول لتكوين جيل من الطلبة والطالبات تخصص محاسبة قادر على إدارة وتنظيم الفعاليات المهنية بكفاءة واقتدار وإكسابهم الكثير من المعارف المهنية في مختلف التخصصات.

وبين أن الملتقى لاقى تفاعلاً وأهمية متزايدة من قبل الجهات ذات الصلة بالمهنة ، مشيراً إلى أن الملتقى هي مبادرة الأولى من نوعها التي تبناها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حيث يقود الشباب جميع مراحل التخطيط والتنظيم والتنفيذ، في خطوة تهدف إلى تمكينهم وإعداد جيل قادر على قيادة مستقبل مهنة المحاسبة.

وأضاف قائلاً : ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبية هو ملتقى مهني شبابي يتم تنظيمه وإدارته بالكامل من قبل أعضاء الجمعية من فئة الشباب (٣٥ سنة) بحيث يتولون : تحديد محاور الملتقى ، تشكيل اللجنة المنظمة ، إدارة الجلسات ، اختيار المتحدثين ، مع وجود إشراف عام من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لضمان جودة المخرجات دون التأثير على استقلالية التجربة الشبابية.

ومن جانبه ، أكد أمين السري في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ أن الملتقى يسعى إلى تعزيز ثقافة الابتكار وإشراك الشباب في رسم مستقبل المهنة، مشيراً إلى استمرار الاجتماعات التحضيرية بمشاركة الطلبة



- صباح الجلاوي :
- الملتقى تحفيز لقدرات الشباب ويستهدف تطوير إمكانياتهم
 - تفاعل كبير من قبل الجهات ذات الصلة بالمهنة لفكرة الملتقى وأهدافه
 - فيصل الطبيخ :
 - تمكين الشباب وإعداد جيل قادر على قيادة مستقبل مهنة المحاسبة
 - استشراف مستقبل العمل المحاسبي من منظور شبابي وتعزيز ثقافة الابتكار والمبادرة
 - د.محمود فخرا :
 - الملتقى نقلة نوعية لإعداد جيل مهني متميز يسهم في تطوير المهنة
 - إعداد جيل قيادي قادر على تنظيم وإدارة الفعاليات المهنية وصياغة توصيات مستقبلية
 - بدر الفارسي:
 - الملتقى يمثل أهمية كبيرة في تكوين فكر محاسبي لدى الشباب
 - تمكين الشباب من الدخول إلى سوق العمل بيسر وسهولة عبر تطوير قدراتهم

وأكدت منسق الملتقى الأستاذة شوق الشمري الأهمية الكبيرة التي توليها الجمعية للشباب وإيمانها الكبير بقدراتهم لتنظيم هذا الملتقى الذي سيشكل نقلة مهنية في مسيرتهم العملية ويعزز من مفاهيم المحاسبة والتطوير لديهم.

وشهد اللقاء استفسارات متنوعة من الشباب المشارك في الملتقى للمتحدثين والتي تم الإجابة عليها وتوجيههم بشكل يطور من قدراتهم في مجال التنظيم والإدارة والابتكار ومساعدتهم في تقديم الأفكار والبدء في اتخاذ الخطوات العملية لتنظيم الملتقى.

كما عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اللقاء الثاني للطلبة والطالبات المشاركين في ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبي بمقر الجمعية في ٨ يوليو ٢٠٢٢ ، حيث تم مناقشة المقترحات المقدمة من الطلبة بخصوص بعض محاور الملتقى والمواضيع التي تم إرسالها من قبل الطلبة.

وناقش كل من أمين السر وعضو مجلس الإدارة فيصل عبد المحسن الطبيخ ورئيس الملتقى الدكتور محمود فخرا ، الاستفسارات الخاصة بالملتقى والتي طرحها الطلبة والطالبات وتوضيح آليات العمل خلال المرحلة المقبلة. وبين الطبيخ أنه تم توجيه الطلبة بإرسال السير الذاتية الخاصة بهم على الايميل الخاص بالملتقى.



ناقشت علاقة القانون بقطاعات تنظيم التأمين والمشروعات الصغيرة وشركات المقاولات

«المحاسبين» : قانون الإفلاس يوازن بين حماية الدائنين ودعم الأنشطة



صباح الجلاوي :

- رفع الوعي القانوني والمهني بآليات التعامل مع تعثر الشركات، وتعزيز فرص إنقاذها
- بدر الفارسي :-
- نجاح إجراءات الإفلاس يعتمد على قدرة الشركات للتوفيق بين متطلبات القانون والاشتراطات التنظيمية
- د. محمد المطيري :
- نجاح منظومة الإفلاس يعتمد على هذا التوازن بين الإطار التشريعي والتنظيم القطاعي المتخصص
- د.أحمد الخضير :
- قانون الإفلاس يمثل تحولاً نوعياً في فلسفة التعامل مع تعثر الشركات

طبيعة تنظيمية

ومن جانبه أشار رئيس قطاع الإفلاس في مركز «الخبرة» بدر الفارسي، أن دخول شركات التأمين تحت مظلة قانون الإفلاس يخضع لطبيعة تنظيمية خاصة، نظراً لخصوصية هذا القطاع وحساسيته.

وفيما يتعلق بالواقع العملي، كشف الفارسي، عن وجود شركات تأمين دخلت في إجراءات قانونية، مشيراً إلى أن بين ٣ إلى ٤ شركات تقدمت بطلبات شهر الإفلاس، في حين نجح

نظم قطاع الإفلاس التابع لمركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ٣ ورشة تعريفية متخصصة حول قانون الإفلاس تتعلق بقانون وحدة تنظيم التأمين وقطاع المقاولات وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة جمعية ال صباح الجلاوي، في افتتاحية الورشة ضرورة مناقشة أوضاع الشركات المتعثرة وآليات الإنقاذ المطلوبة لها في قطاعات التأمين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقطاع المقاولات، وتلبية احتياجاتها بوضع خطط إنقاذ لها، مشدداً على حرص الجمعية، على رفع الوعي القانوني والمهني بآليات التعامل مع تعثر الشركات، وتعزيز فرص إنقاذها واستمراريتها.

وأشار إلى أن «تنظيم التأمين» ملزمة، وفق قانون الإفلاس، بوضع قواعد خاصة تنظم كيفية التعامل مع تعثر شركات التأمين، سواء من حيث إعادة الهيكلة أو التصفية.

وقال : تعكس المبادرة تحديثات البيئة التشريعية الكويتية، حيث لم يعد قانون الإفلاس مجرد أداة لتصفية الشركات المتعثرة، بل أصبح إطاراً متكامل يوازن بين حماية الدائنين ودعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «كويت جديدة ٢٠٣٥» ويعزز استقرار الأسواق المالية.



وشدد المطيري، على أن الحل يكمن في قيام الجهات الرقابية بوضع قواعد تفصيلية خاصة بكل قطاع، سواء لشركات الاستثمار المدرجة والمرتبطة بأسواق المال، أو لشركات التأمين وإعادة التأمين والوساطة، بحيث تكون هذه القواعد مكملية لقانون الإفلاس وليست بديلة عنه.

تحول نوعي

ومن جهته، أشار أستاذ قانون المرافعات العضو السابق في لجنة الإفلاس الدكتور أحمد الخضير، أن قانون الإفلاس يمثل تحولاً نوعياً في فلسفة التعامل مع تعثر الشركات، إذ لم يعد مجرد إطار قانوني لتصفية الأعمال، بل أداة متكاملة تهدف إلى حماية الكيانات الاقتصادية ومنحها فرصة حقيقية لإعادة ترتيب أوضاعها والعودة إلى النشاط.

ولفت إلى أن الفلسفة الحديثة للقانون تختلف جذرياً عن السابق، إذ أصبح قانوناً وقائياً وعلاجياً في آن واحد، يهدف إلى معالجة التعثر وتفاذي آثاره بدلاً من معاقبة التاجر، بخلاف القوانين القديمة التي كانت يغلب عليها الطابع الجزائي.

وأشار إلى أن القانون يقوم على 3 مسارات رئيسية تشمل إعادة الهيكلة والتسوية الوقائية وشهر الإفلاس، موضحاً أن لكل مسار طبيعته وإجراءاته الخاصة، إلا أن المشرع منح أولوية لطلب إعادة الهيكلة، حيث يُعد طلباً أصلياً يتقدم على طلب شهر الإفلاس الذي يُنظر إليه كخيار احتياطي، خصوصاً في الحالات التي يكون فيها التعثر موقئاً وقابلًا للمعالجة.

وأضاف أن الدائنين قد يتجهون إلى طلب شهر الإفلاس، إلا أن تقييم الوضع المالي للشركة قد يقود إلى تبني خيار إعادة الهيكلة كمسار أكثر ملاءمة للحفاظ على النشاط.

البعض في الحصول على موافقات لإعادة هيكلة مديونياتها، بينما لاتزال شركات أخرى في مراحل دراسة الطلبات والبت فيها، سواء بالقبول أو الرفض.

وأضاف أن نجاح هذه الإجراءات يعتمد على قدرة الشركات على التوفيق بين متطلبات قانون الإفلاس والاشتراطات التنظيمية التي تفرضها قطاع تنظيم التأمين، باعتبارها الجهة المشرفة على القطاع، وهو ما يعكس أهمية التنسيق بين الإطارين القانوني والرقابي لضمان استقرار السوق وحماية جميع الأطراف المعنية.

منظومة الإفلاس

وأكد أستاذ قانون الشركات العضو المؤسس لقانون الإفلاس الدكتور محمد المطيري، أن نجاح منظومة الإفلاس في الكويت يعتمد على هذا التوازن بين الإطار التشريعي العام والتنظيم القطاعي المتخصص، بما يضمن معالجة فعالة للتعثر مع الحفاظ على استقرار الأسواق المالية وحماية حقوق المتعاملين.

وبين أن قانون الإفلاس في الكويت جاء ليضع إطاراً عاماً ينظم حالات التعثر لجميع الشركات والأفراد الذين يكتسبون صفة التاجر، إضافة إلى الكيانات الاستثمارية مثل صناديق الاستثمار، إلا أنه في الوقت ذاته فتح المجال أمام الجهات الرقابية المتخصصة لوضع قواعدها الخاصة بما يتناسب مع طبيعة كل قطاع.

وأضاف أن من بين القضايا الجوهرية التي تتطلب تنظيمها خاصاً، تحديد الأموال التي يجب الحفاظ عليها عند التعثر، وآليات إدارة الالتزامات قبل وبعد تقديم طلبات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة، بما يضمن استمرارية النشاط وحماية الأطراف ذات العلاقة.

في إطار سعي الجمعية لتطوير المهنة والارتقاء بقدرات مزاوليها

"المحاسبين" ناقشت تعزيز التعاون مع معالي وزير التجارة والصناعة



استقبل معالي وزير التجارة والصناعة أسامة خالد بودي في ٢٧ يوليو ٢٠٢٦ ، وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برئاسة صباح مبارك الجلاوي .

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن الزيارة تأتي في إطار التعاون المستمر والمتواصل مع وزارة التجارة والصناعة لتطوير المهنة وتعزيز أداء مزاوليها بما يواكب التطورات المتلاحقة والمتزايدة في بيئة الأعمال .

ولفت أن اللقاء تطرق لكيفية تعزيز سبل التعاون بين الجانبين ، مضيفاً أن التعاون بين الجمعية ووزارة التجارة والصناعة انعكس ايجاباً على أداء المهنة في العديد من المجالات .

وقد حضر اللقاء كل من رئيس قطاع الإفلاس في مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/بدر عبد اللطيف الفارسي، والخبير في قطاع الإفلاس بالجمعية وأستاذ قانون المرافعات العضو السابق في لجنة الإفلاس الدكتور أحمد الخضير .

خلال لقاء وفد الجمعية بحضور الرئيس الفخري ورئيس مجلس الإدارة «المحاسبين» استعرضت سبل تعزيز التعاون مع وزير المالية



استقبل معالي وزير المالية الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الرفاعي الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يوسف صالح العثمان ورئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي وعضو مجلس الإدارة عبد الله سليمان الكندري وعبد الله العجمي.

وقام وفد الجمعية بإهداء معالي وزير المالية درع التكريم والموسوعة التاريخية للجمعية، كما قام الأستاذ عبد الله العجمي بإهداء نسخة

من كتابه «الركيزة الثانية في الكويت.. اللائحة التنفيذية والتطبيقات العملية» لمعالي وزير المالية خلال الزيارة.

وقد استعرض وفد الجمعية مع معالي وزير المالية سبل تعزيز التعاون بين الجمعية ووزارة المالية وتعريف معاليه بالخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن اللقاء تناول سبل دعم التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات ذات الصلة بالمهنة، كما تم التطرق لكيفية العمل على تطوير آليات التعاون بما يخدم المهنة ومزاويلها.

صباح الجلاوي :

– الجمعية حريصة على التواصل مع كافة الجهات ذات الصلة بتطوير المهنة

وبين الجلاوي أن وفد الجمعية استعرض أنشطة الجمعية والبرامج والدورات التدريبية التي يتم تقديمها لمزاولي المهنة وأعضاء الجمعية والدور الذي تقوم به في تقديم مقترحاتها للقوانين والتشريعات الاقتصادية التي تخدم المهنة بشكل خاص وبيئة الأعمال بشكل عام.

إنجاز إنشائي ومهني متميز شارك فيه جيل الرواد المؤسسين ومجالس الإدارات المتعاقبة

مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ..

بين الماضي والحاضر



الأستاذ : فيصل عبد المحسن الطيبخ
أمين السر - جمعية المحاسبين والمراجعين
الكويتية



الأستاذ : يوسف صالح العثمان
الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

مقدمة

ومقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ليس بنياناً قائماً وحسب ، وإنما هو ثمرة جهد دؤوب شارك فيه جيل الرواد المؤسسين يتقدمهم الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ يوسف صالح العثمان، وكذا كافة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعية المتعاقبين بالإضافة إلى أعضاء اللجان التي تم تشكيلها للمتابعة والتنفيذ وإدارة متميزة من عضو الجمعية مدير المشروع السيد / طارق سليمان الكندري.

وفي هذا التقرير الذي شارك في كتابته كل من الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد / يوسف صالح العثمان، وأمين سر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ فيصل عبد المحسن الطيبخ ، يتم تناول التطورات التي شهدتها مقر الجمعية منذ البدايات في فبراير عام ١٩٧٣ ، مروراً بتطورات تأسيس المبنى وانتهاءً بتدشين المقر الدائم للجمعية في ١٢ ديسمبر عام ٢٠٢٢.

شهد مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تطورات هامة منذ تأسيس الجمعية في فبراير عام ١٩٧٣، وحتى تاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وهو تاريخ تدشين المقر الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل أحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح - حفظه الله.

فقد بدأ مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بغرفتين كائنتين خلف مسرح كلية التجارة والاقتصاد -آنذاك- في منطقة العدلية ، ثم الانتقال إلى مكان آخر في منطقة عبد الله السالم وبعدها تم الانتقال إلى منطقة الروضة ، ثم استئجار فيلا مناصفة مع جمعية الجغرافيا بمنطقة القادسية ، ثم الانتقال إلى مقر الجمعية في منطقة الشويخ وبعدها الانتقال إلى المقر الدائم للجمعية الذي تم افتتاحه في ١٢ ديسمبر عام ٢٠٢٢ ، حيث أصبح المقر الدائم مناسباً للقيام بأنشطة الجمعية داخل دولة الكويت وخارجها.



أولاً: المقرات التي شغلتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المقر الأول: في بداية تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فبراير عام ١٩٧٣، شغلت مقراً مؤقتاً عبارة عن غرفتين تقع خلف مسرح كلية التجارة والاقتصاد آنذاك والكائنة في منطقة العدلية.

المقر الثاني: لضيق المكان وعدم الاستقلالية في ممارسة أنشطة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وبجهد مقدر من عضو الجمعية السيد / خالد محمد الجريوي، انتقلت الجمعية لمقر آخر تم تأجيرها في منطقة عبد الله السالم عبارة عن أحد الأدوار في إحدى الفلل السكنية مما مكن الجمعية من التوسع في أنشطتها وأعمالها، وتردد الأعضاء على المقر، الأمر الذي خلق مشكلة مواقف السيارات للمتريدين

على جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وهو ما أدى إلى البحث عن مكان آخر.

المقر الثالث: تمكنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعد ذلك من الانتقال لمقر آخر بمنطقة الروضة، وذلك بفضل الجهد الكبير في البحث الذي قام به عضو مجلس الإدارة / أمين الصندوق وقتها، المرحوم صلاح فهد المرزوق، وهو عبارة عن منزل مكون من دورين يتسم بالسعة المكانية وتوافر مواقف السيارات للأعضاء والضيوف، مما ساعد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على ممارسة أنشطتها وفعاليتها بكفاءة ولكن لم تستقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في هذا المقر مدة زمنية طويلة وذلك بسبب ارتفاع القيمة الإيجارية حيث كانت تبلغ ٧٥٠ ديناراً شهرياً وتدفع كل ٣ شهور مقدماً مما شكل عبئاً مالياً





منزل يقع في منطقة الشويخ السكنية بالقرب من قصر السلام ليكون مقراً خاصاً لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يتسم بالاستقلالية والسعة المكانية والتكلفة المنخفضة.

ومن الجدير بالذكر بالنسبة لهذا المقرر أن نبين ما يلي:

- يعتبر هذا المقر من المنازل ذات الخصوصية والحدائق في وقتها ، حيث تم بناءها ليكون سكناً مخصصاً لفئات مميزة مثل أطباء وزارة الصحة ومستشاري دولة الكويت بالجهات الحكومية الهامة.
- كان المنزل يحتاج إلى تعديلات وصيانة أساسية ، مما دفع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إلى اقتطاع جزءاً كبيراً من حوش المنزل وإنشاء صالة كبيرة وواسعة لاستغلالها في أنشطة الجمعية التي تحتاج لسعة مكانية ، وقد قام المرحوم السيد / فيصل الحجي بوخضور وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقتها بقص شريط افتتاح هذه الصالة الفاخرة.
- تضمنت التعديلات - كذلك - إزالة الأسقف القديمة البالية وتركيب أسقف حديثة ، إضافة إلى إغلاق اللواوين بزجاج شفاف واستغلالها في أنشطة الجمعية المناسبة.
- تم إغلاق وفتح بعض الغرف لتلائم واحتياجات الجمعية وتحديث جميع دورات المياه والحمامات القديمة.
- قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - كذلك - باستغلال الساحة الخارجية للمنزل ، حيث سعى رئيس مجلس الإدارة الأسبق لمرحوم السيد/ عبد اللطيف

على موارد الجمعية المحدودة حيث كانت الإعانة السنوية من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا تتعدى ٦٠٠٠ دينار سنوياً آنذاك مما دفع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للبحث عن مقرر آخر.

المقرر الرابع : تمكنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

بعد جهد جهيد بالبحث وبالاتفاق مع السيد/ ابراهيم الشطي رئيس جمعية الجغرافيا من استئجار منزلاً للمرحوم أحمد العدواني يقع في منطقة القادسية ليكون مقراً مشتركاً للجمعيتين ، شغلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدور الثاني وجمعية الجغرافيا الدور الأول .. وكان الدور الأرضي مشتركاً للجمعيتين بعد إجراء تعديلات أساسية مثل : إغلاق الجزء المعلق للدور بحيث يكون قاعة كبيرة للندوات والمحاضرات والاجتماعات والحفلات وتم كذلك عمل دورة مياه وغرف مكتبية وكانت القيمة الإيجارية لهذا المقر عبارة عن ١٠٠٠ دينار تدفع شهرياً مناصفة بين الجمعيتين وقد استمرت الجمعية في هذا المقر حتى منتصف الثمانينات تقريباً.

المقرر الخامس: كانت الناحية المالية ومحدودية الموارد المالية

للجمعية عاملاً حاكماً في موضوع مقرر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، حيث كان الإيجار السنوي للمقر ٦٠٠٠ دينار يستهلك كامل قيمة إعانة وزارة الشؤون البالغة ٦٠٠٠ دينار سنوياً آنذاك .. ولذلك سعت الجمعية بالبحث عن مقرر بديل ذو تكلفة منخفضة تتناسب وموارد الجمعية .. وقد قام رئيس مجلس الإدارة الأسبق المرحوم مشاري عبد الوهاب الفارس في منتصف الثمانينات بجهد بارز وموفق نتج عنه ، وبمساعدة كريمة من السيد/ حمد عبد الله الدخيل الشايع الوكيل المساعد بوزارة المالية لشؤون أملاك الدولة من توفير



محمد حمود الهاجري ، تم تعديل التصميم وتوقيع عقد مع مكتب الرشود والموافقة على التصميم الخارجي وتجهيز المنظور والتكلفة وخطة العمل.

٣- توقفت جهود إنشاء المقر الدائم لفترة من الزمن مع توقف العمل بنظام BOT وإعادة تصميم المبنى مرة أخرى.

٤- في عهد رئيس مجلس إدارة الجمعية الأسبق السيد/ أحمد مشاري الفارس ، تم طرح مناقصة بناء وتصميم وإنجاز المبنى في يناير ٢٠١٦ ، والذي بمقتضاه تم تقديم العطاءات واستلام المحضر التمهيدي للمتقدمين وعقد اجتماع فضّ العطاءات وتقييم الأسعار ومن ثم اختيار المقاول وفقاً لمعايير فنية وقانونية تم اعتمادها.

٥- كان لرئيس مجلس إدارة الجمعية الأسبق السيد / صقر مبرك الحيص - رحمه الله - دوراً بارزاً في استكمال مرحلة الهيكل الأسود للمقر الدائم للجمعية.

٦- في عهد رئيس مجلس الإدارة السابق السيد / فيصل عبد المحسن الطبيخ ، تم وضع تأسيس مقر دائم جديد للجمعية نصب عينيه وهدف رئيسي لمجلس الإدارة ، حيث تم البدء في التحرك لاستكمال وإنجاز المقر الدائم الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والذي كان ضرورة ملحة لاستيعاب أنشطة الجمعية ، حيث تم تشكيل لجنة المقر برئاسة رئيس مجلس الإدارة السابق السيد/ راشد عوض الهطلاني وكذلك لجنة المساهمات برئاسة عضو مجلس إدارة الجمعية السيد/ عبد الله سليمان الكندري ، حيث كان للجنة أكبر الأثر في الإسراع بتأسيس المقر ، كما تم تعيين السيد / طارق سليمان الكندري مديراً للمشروع.

عبد الله الماجد وبجهود من عضو مجلس الإدارة الأسبق السيد/ عبد اللطيف أحمد الأحمد ، مشكورين بالتعاون مع وزارة الأشغال بتجهيز هذه المساحة الكبيرة كمواقف مرصوفة ومنظمة للسيارات.

- تميز هذا المقر بإقامة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المستقرة والمزدهرة ، ولكن إصرار الحكومة على إخلاء الجمعية للمنزل بنية الهدم ، دفع الجمعية للتفكير في بناء مقر دائم لها يتمتع بالاستقرار المكاني والارتباط المهني وهذا ما تحقق بعون الله في مسيرة الجمعية المظفرة لتحقيق هذا الحلم الذي ظل يراود أعضاء الجمعية المخلصين والساعين إلى رفعتها واستقرارها وريادتها.

ثانياً: تطور إنشاء المقر الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

مرت تأسيس المقر الدائم للجمعية بعدد من المراحل نسردها فيما يلي :

١- بدأت قصة إنشاء المقر الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في عام ٢٠٠٢ حين تم تخصيص الأرض من قبل المجلس البلدي في عهد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الأسبق السيد/ عبد اللطيف عبد الله الماجد ، كما تم توقيع عقد مقر الجمعية في ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ ولمدة ٣ أعوام ، وبمساعدة حثيثة من عضو مجلس الإدارة وقتها السيد / عبد اللطيف أحمد الأحمد.

٢- تم توقيع التصميم الأول وتوقيع عقد بين إدارة أملاك الدولة في وزارة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في عهد رئيس مجلس الإدارة الأسبق السيد/



الله - وسمو الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله - وكذلك سمو رئيس مجلس الوزراء الراحل الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح - رحمه الله - بالغ الأثر في شحذ الهمم والإسراع بتأسيس وإنجاز المقر الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الشامخة.

والجدير بالذكر أن للأيداي الكريمة والمقدرة والتي امتدت بسخاء وصدق من كل من المرحوم السيد / خالد سليمان الجار الله نائب وزير الخارجية والسيد / أحمد فهد الفهد مدير مكتب أمير البلاد آنذاك والسيد / سعد محمد السعد رئيس مجموعة الصناعات الوطنية الكويتية ورئيس مجلس إدارة الجمعية الأسبق عظيم العون والمساعدة في تسهيل كثير من الأمور التي ساهمت في إنجاز المقر الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

١٠- كان للدعم الكبير والتوجيهات السديدة للرئيس الفخري للجمعية السيد / يوسف صالح العثمان أكبر الأثر في تذليل الكثير من العقبات أمام تأسيس المبنى ، كما كانت توجيهاته نبزاً لمجلس إدارة الجمعية في تنفيذ مراحل تأسيس المقر الدائم للجمعية.

ثالثاً : وصف المقر الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

١- يتكون الطابق الأرضي من : مكتب رئيس مجلس الإدارة ملحق به مكتب سكرتير رئيس مجلس الإدارة وغرفة اجتماعات لأعضاء مجلس الإدارة. كما يوجد غرفة اجتماعات كبيرة تعقد فيها الاجتماعات لأعضاء الجهاز الإداري أو الاجتماع مع ضيوف من خارج الجمعية.

- ٧- تم توقيع عقد المرحلة الثانية مع شركة الصفوة الأهلية للمقاولات العامة والمباني في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ حيث تم الاتفاق على إنجاز المبنى وفق المراحل التالية:
- الانتهاء من أعمال عزل الأسطح وتركيب أرضيات الأسطح وما يسبقها بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩
- الانتهاء من تركيب أسقف الديكور وما يسبقها بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٩
- الانتهاء من تركيب السيراميك وما يسبقها بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٠
- الانتهاء من تركيب الألمنيوم وأعمال الواجهات بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠
- تم الاستلام النهائي للمقر الدائم للجمعية من قبل المفاضل الرئيسي في ٢١ / ٨ / ٢٠٢١
- توصيل التيار الكهربائي للمقر الدائم للجمعية وتأثيثه بالكامل

٨- تم الافتتاح الرسمي للمقر الدائم في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢ ، برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح - حفظه الله.

٩- كان للدعم الكبير المادي والمعنوي من قبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - وولي عهده الأمين الشيخ صباح خالد الحمد الصباح - حفظه الله ، وسمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - رحمه



وفق أفضل الوسائل التدريبية. كما يتواجد بالطابق الأول عدد من المراكز هي: مركز التدريب ومركز الحوكمة والتميز الوظيفي ومركز التدقيق الداخلي ومركز الاستدامة. ويتضمن الطابق الأول في الجمعية - أيضاً: مسرح كبير لإقامة كافة الفعاليات والأنشطة والمؤتمرات والندوات التي تنظمها الجمعية.

بالإضافة إلى مكتبة متخصصة للباحثين وطلبة الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه والتي لها أهمية كبيرة في العمل المهني من حيث مساعدة الطلاب في الحصول على كتب للاستعارة أو الاطلاع داخل المكتبة ضمن ساعات مكتبة.

وهناك عدد ٢ مخزن لاستيعاب كافة الوسائل الإدارية والمطبوعات ومستلزمات الجمعية الإدارية الأخرى. بالإضافة لقسم الخدمات المعاونة مخصصة للطابق الأول ودورتين للمياه واحدة للرجال وأخرى للسيدات.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد مكتب أكاديمية المحاسبين وعدد من المراكز المهنية الأخرى التي تضم كل من: مركز الشركات المهنية ومركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس ومركز الاعتماد المهني ومركز المؤتمرات ومركز التحليل المالي ومركز المؤتمرات ومركز مكافحة الاحتيال المالي ومركز المحاسبة الإسلامية والمركز الإعلامي والتواصل الاجتماعي - مركز الحوكمة - مركز التدقيق الداخلي.

كما يضم الطابق الأرضي: فناء كبير لاستخدامات الجمعية المتعددة والتي تتطلب سعة مكانية وكذا مكتب المدير الإداري والشؤون الإدارية ومكتب المحاسبة، بالإضافة إلى ديوانية لاستقبال أعضاء الجمعية وصالة كبيرة لاستقبال ضيوف الجمعية.

ويتضمن الطابق الأرضي، كذلك، مصلى للرجال وآخر للنساء والخدمات الفنية المعاونة ودورتين للمياه واحدة للرجال وأخرى للسيدات.

ويتكون الطابق الأول للجمعية من: ٥ قاعات تدريب مجهزة



مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس.. نقلة نوعية في مسيرة بيئة الأعمال



إعداد
صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية



والضريبة والإفلاس والتي ركزت على تعزيز التعاون بين الجانبين.

كما وقع المركز ، مذكرة تفاهم بين مركز الخبرة المحاسبية وبين مركز التحكيم التابع لجمعية المهندسين الكويتية وكذلك توقيع مذكرة تفاهم بين مركز الخبرة المحاسبية وبين مركز التحكيم التابع لجمعية المحامين الكويتية.

وتم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الإدارة العامة للخبراء ومركز الخبرة المحاسبية للتعاون المشترك وتبادل الخبرات معهم.

وقامت الجمعية بتوقيع بروتوكول تعاون مشترك بين جمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين ومركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والذي يتضمن العديد من البنود المنظمة لأوجه التعاون المشترك بين الطرفين.

يمثل مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس أحد أهم العلامات المهنية البارزة في المسيرة المهنية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومسيرة وتطور بيئة الأعمال، كونه يضم قاعات مهنية من الخبراء والمتخصصين في مجالات الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس مكنته من التواجد بقوة محلياً وخارجياً في العديد من الأنشطة الذي عززت دور المركز وطلورت من أدائه بشكل ملحوظ.

وقد تواصل المركز مع عدد من الجهات المهنية الخليجية والمحلية لتعزيز أواصر التعاون معها في مختلف المجالات ، حيث عقد مذكرات تفاهم مع كل من : الهيئة السعودية للمحاسبين في ٢ أكتوبر ٢٠٢٥ ، على هامش مشاركة وفد الجمعية برئاسة السيد / صباح مبارك الجلاوي في منتدى الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي عقدت فعالياته في مدينة الرياض ، كما تم مناقشة إبرام اتفاقية تعاون مع لجنة الإفلاس في المملكة العربية السعودية «إيسار». كما تم توقيع مذكرة تعاون مع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومركز الخبرة المحاسبية

صباح الجلاوي:

- المركز يضم خبرات قانونية ومتخصصين على أعلى المستويات في مجالات الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس
- تقديم عشرات الاستشارات لعدد كبير من الشركات في مختلف القطاعات والتواصل مع 30 مركز وجهة متخصصة في مجالات الخبرة والضريبة والإفلاس داخل وخارج الكويت
- توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع هيئة المحاسبين السعودية ولجنة الإفلاس «إيسار» وجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي
- توقيع مذكرات تفاهم مع الإدارة العامة للخبراء وجمعية المحامين الكويتية وجمعية المهندسين الكويتية
- المركز استقطب 20 قضية من قضايا الإفلاس ويستهدف الوصول إلى 200 قضية بنهاية 2027
- التواصل مع كافة الجهات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص للتعريف بالمركز وخدماته الاستشارية والفنية ودوره المتزايد في تعزيز بيئة الأعمال

وفي إطار دوره التوعوي والتثقيفي بأهمية قانون الإفلاس وقانون الضريبة في الكويت ، نظم المركز ندوة : كيف يصنع قانون الإفلاس من التعثر المالي بداية جديدة؟ بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار في ١٧ يونيو ٢٠٢٥ ، والتي شهدت حضوراً غير مسبوق من مسؤولي الشركات في مختلف القطاعات ، بالإضافة لعدد من الخبراء والمتخصصين في قانون الإفلاس.

كما نظم المركز عدد من الدورات التدريبية الهامة للمهتمين بقانون الإفلاس ومن بينها : الدورة التأسيسية الأولى في قانون الإفلاس والتي أقيمت في الفترة من ٧ إلى ١٦ أبريل ٢٠٢٥ ، بالإضافة إلى الدورة التأسيسية الأولى حول الضريبة في القانون الكويتي والتي عقدت في الفترة من ٢٤ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢٥ ولمدة أسبوعين.

وقد تمكن المركز من استقطاب ما يقارب من ٢٠ قضية من قضايا الإفلاس ، كما أنه يستهدف للوصول بالعدد لأكثر من ٥٠ قضية بنهاية العام الحالي ٢٠٢٦ ، في إشارة واضحة لأهمية المركز وأنشطته وتأثيرها الكبير في بيئة الأعمال.

كما تقدم للمركز العديد من الشركات المتعثرة للحصول على استشارات تخص شركاتهم ووضع حلول جذرية وشاملة لتلك الشركات ووضعها على الطريق الصحيح.



مراقب الحسابات بين الاستقلالية والاستشارة: أين تنتهي الرقابة وتبدأ الشراكة؟



إعداد الدكتور/ علي عويد رخيص
رئيس لجنة مراقبي الحسابات
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية تقع في المقام الأول على الإدارة ومجلس الإدارة، بينما يقتصر دور المراجع الخارجي على فحص تلك القوائم وإبداء رأي مستقل بشأنها. وبالتالي فإن المراجع ليس مسؤولاً عن إدارة الشركة أو اتخاذ قراراتها التشغيلية أو المالية.

وأي انحراف عن هذا الدور قد يهدد استقلالية المراجع ويخلق تضارباً في المصالح، مما يؤدي في النهاية إلى تراجع الثقة في التقارير المالية والأسواق ككل.

الواقع العملي في الشركات الخليجية

وعلى الرغم من وضوح هذا الإطار المهني، فإن الواقع العملي في كثير من الشركات الخليجية – وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والعائلية – يفرض تحديات مختلفة.

ففي العديد من الحالات تفتقر بعض الإدارات المالية إلى الخبرات الفنية الكافية أو الموارد المتخصصة، الأمر الذي يدفعها إلى طلب المساعدة من مراقبي الحسابات ليس فقط في اكتشاف المشكلات، بل في اقتراح الحلول والمعالجات المحاسبية المناسبة لتجنب التحفظات أو الملاحظات الجوهرية في تقرير المراجعة.

وهنا تظهر الإشكالية الحقيقية: كيف يمكن للمراجع أن يساعد العميل مهنيًا دون أن يتحول إلى جزء من عملية اتخاذ القرار أو إعداد البيانات المالية التي سيقوم لاحقاً بمراجعتها؟

في السنوات الأخيرة، تصاعد النقاش حول الدور الحقيقي لمراقبي الحسابات (المراجع الخارجي). وهل يقتصر دوره على الرقابة المستقلة والتأكد من سلامة القوائم المالية، أم أنه مطالب أيضاً بتقديم حلول عملية ومخارج للمشكلات التي يكتشفها أثناء عملية المراجعة؟

وهذا السؤال لم يعد مجرد جدل أكاديمي أو مهني، بل أصبح واقعاً يومياً يواجهه المراجعون الخارجيون في العديد من الأسواق، ولا سيما في دول الخليج العربي، حيث تتزايد توقعات الإدارات وأصحاب المصالح من مراقبي الحسابات، وتتسع دائرة المسؤوليات الملقاة على عاتقه في بيئة أعمال تتسم بالتعقيد والتطور المتسارع.

الدور الأساسي: حارس الثقة في الأسواق

تؤكد المعايير الدولية للمراجعة أن الدور الجوهرى لمراقبي الحسابات يتمثل في إبداء رأي مهني مستقل ومحيد بشأن عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية المعتمدة.

ويُعد مراقب الحسابات أحد أهم أعمدة الثقة في الاقتصاد الحديث، إذ يعتمد المستثمرون والمقرضون والجهات الرقابية وأصحاب المصالح على رأيه المهني لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ومن المهم التأكيد أن مسؤولية إعداد القوائم المالية وتصميم

التحول الرقمي وتوسع التوقعات من المراجع

لم يعد دور مراقب الحسابات اليوم مقتصرًا على مراجعة القيود والمستندات التقليدية، بل أصبح مطالباً بفهم الأنظمة الرقمية وتحليل البيانات الضخمة وتقييم المخاطر السيبرانية ومراجعة الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة والاستدامة.

كما ساهم الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في رفع سقف التوقعات من المراجع الخارجي، حيث أصبح أصحاب المصالح يتطلعون إلى رؤى أوسع تتجاوز مجرد إبداء الرأي على القوائم المالية.

وهذا التطور المتسارع جعل الخط الفاصل بين الرقابة والاستشارة أكثر حساسية من أي وقت مضى.

الخطر الحقيقي: عندما تتآكل الاستقلالية

والقاسم المشترك في معظم الفضائح المالية الكبرى حول العالم لم يكن خطأً محاسبياً بسيطاً، بل تآكلاً تدريجياً في استقلالية المراجع نتيجة علاقات مهنية أو تجارية أصبحت أقرب إلى الشراكة منها إلى الرقابة المستقلة.

وقد شهد العالم عدداً من الحالات البارزة التي دفعت الجهات التنظيمية إلى إعادة النظر في متطلبات الاستقلالية والحوكمة، من أبرزها:

- في المملكة العربية السعودية، اتخذت الجهات التنظيمية إجراءات صارمة في قضية مجموعة محمد المعجل، والتي شكلت محطة مهمة في تعزيز الرقابة على جودة أعمال المراجعة.

- وفي الإمارات العربية المتحدة، أثارت قضية مجموعة أبراج نقاشاً واسعاً حول مسؤوليات المراجعين الخارجيين وأهمية الالتزام الصارم بمعايير المراجعة الدولية ومتطلبات الاستقلالية المهنية.

وعلى المستوى العالمي، تبقى قضايا إنرون وورلدكوم ووايركارد من أبرز الأمثلة التي كشفت مخاطر تداخل الأدوار بين المراجعة والاستشارة، وما قد يترتب عليه من خسائر فادحة للمستثمرين وانهيار مؤسسات عريقة.

البيئة التنظيمية الخليجية

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في أنظمة الحوكمة والرقابة والإفصاح، سواء من خلال هيئات أسواق المال أو البنوك المركزية أو الجهات الرقابية الأخرى.

وقد عزز هذا التطور أهمية استقلالية مراقب الحسابات باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لحماية المستثمرين

وتحقيق الشفافية ورفع كفاءة الأسواق المالية وجاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومع تزايد التركيز على الحوكمة وإدارة المخاطر والاستدامة، أصبحت استقلالية المراجع مطلباً استراتيجياً وليس مجرد التزام مهني أو تنظيمي.

أين يكمن الحد الفاصل؟

يكمن الحل في تحقيق توازن دقيق بين متطلبات العمل وواجبات المهنة، وذلك من خلال:

- بقاء الدور الأساسي للمراجع دوراً رقابياً وتأكيداً مستقلاً.
- إمكانية تقديم توصيات عامة وملاحظات مهنية لتحسين الأنظمة والرقابة الداخلية دون المشاركة في التنفيذ أو اتخاذ القرار.
- الفصل الواضح بين خدمات المراجعة وخدمات الاستشارات بما يتوافق مع المعايير المهنية.
- الالتزام الصارم بمتطلبات الاستقلالية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين (IES-BA) واللوائح التنظيمية المحلية.
- تعزيز دور لجان المراجعة ومجالس الإدارات في تحمل مسؤولياتها الرقابية وعدم تحميل المراجع مهاماً تنفيذية لا تدخل ضمن نطاق عمله.

الخاتمة

إن قوة الأسواق المالية لا تُقاس بعدد الشركات المدرجة أو حجم التداولات فقط، بل بمدى الثقة في المعلومات المالية المنشورة. وتبقى استقلالية مراقب الحسابات حجر الأساس في هذه الثقة.

فكلما اقترب المراجع من دور الإدارة، ابتعد عن دوره المهني الحقيقي، وكلما حافظ على استقلاليته، عزز مصداقية التقارير المالية وحمى المستثمرين والاقتصاد على حد سواء.

ولذلك فإن التحدي الحقيقي ليس في اختيار مراقب حسابات يرضي الإدارة، بل في اختيار مراقب حسابات يمتلك الشجاعة المهنية ليقول الحقيقة عندما تستوجب الظروف ذلك.

ويبقى السؤال مطروحاً: هل نريد مراقب حسابات دقيقاً يحمي السوق، أم مراقباً مريحاً يرضي الإدارة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ستحدد مستوى الثقة في أسواقنا المالية ومستقبل بيئة الأعمال في المنطقة لسنوات طويلة قادمة.

الاقتراحات والتوصيات بشأن تعديل قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016



إعداد الأستاذ : ناصر خليف العنزي
عضو لجنة مراقبي الحسابات في الجمعية



خلال أثبات سدادته وتحصيله والاستحواذ عليه من قبل الشركة وتقديمه فعلاً وإدراجه كركن من الأركان الشكلية والموضوعية لاستمرارية الشركة وإثباته عند اعتماد ومراجعة عقد تأسيس الشركة وذلك لمعالجة الإشكاليات الحالية أحياناً عند عدم سدادته أو التأخير في تحصيله وإثباته بالشركة ونتيجة عدم السداد أو التأخير تفقد الشركة ركن من أركان الحماية والضمانة للاقتصاد الكويتي والدائنين، ومقترح أن يتم ذلك من خلال استخدام البرامج المحاسبية والمالية لمراجعته ومعالجته الإشكاليات الحالية ويهدف تحقيق أهداف الحوكمة.

اقترح على المادة (9) نقترح أن يتم إثبات أي تعديل على أي نوع من عقود الشركات التجارية بوزارة التجارة والصناعة لإعلام أي صاحب مصلحة سواء شريك أو مساهم أو إدارة الإفلاس أو أي جهة مرتبطة قبل القرارات الصادرة من إدارة الإفلاس أو الإدارة التنفيذية أو الجهات المختصة بهدف منع التخارج الصوري من ملكية الشركات ولإخطار الدائنين أو البنوك الدائنة أو أصحاب المصلحة.

تعديل المادة (15) : يجب التأكيد على ضمانات سداد رأس المال وأن يتم تعيين مدقق الحسابات للسنة المالية الحالية أو السنوات السابقة بعلمه وموافقته عن طريق المصادقة ببرنامجه هويتي، وفي حالة عدم سداد رأسمال الشركة، تقترح الجمعية أن يتم إثبات ذلك من خلال قيود تسوية محاسبية ومن خلال قرارات جمعية عمومية عادية وغير عادية لمعالجته وحفظ حقوق الشركاء والغير من خلال إعداد وتخفيض رأس المال الغير حقيقي من خلال عمل قيد عكسي للوصول الى رأسمال الشركة الحقيقي من

أعدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اقتراحات على مشروع مرسوم بقانون بشأن تعديل قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016.

وأكدت الجمعية على أن قانون الشركات هو قانون مهم وحيوي ويعتبر أساس الاقتصاد الكويتي ويتقاطع مع العديد من القوانين الاقتصادية.

لذا، تتقدم الجمعية بأهم المقترحات والتوصيات لمعالجة بعض الإشكاليات الحالية بالقانون مع تقديم بعض المقترحات والتوصيات المهنية هي على النحو التالي:

مادة 1 من التعريف:

أن تكون جمعية المحاسبين والمراجعين وبصفتها الجهة الممارسة والمشرقة على مهنة المحاسبة والمراجعة بالقطاع الخاص والحكومي لورودها في تنفيذ القوانين التجارية من خلال مهنة مراقبة الحسابات رقم (3) لسنة 2019، وكذلك حسب ما جاء بقانون الإفلاس رقم (70) لسنة 2020 والقوانين المكملة أن تكون الجمعية من ضمن الجهات الرقابية للإشراف على تطبيق هذا القانون الجديد، وكذلك أن تكون الجمعية ممثلة بلجنة الشكاوى ومجلس التأديب بصفتها المهنية لتحقيق أهداف الحوكمة من خلال ضمان سداد رأسمال الشركات الحقيقي، وأن يتم تعيين مراقب حسابات بعلمه وموافقته المسبق كضمان مهني قانوني التأكيد على تطوير وإعادة صياغة قانون الشركات الحالي سواء كانت شركات المساهمة أو شركات الأشخاص أو الأعمال التجارية، أن يتم التأكيد على طريقة تكون وسداد رأس مال الشركة من

مادة (219): يقترح اضافة عبارة يجوز للمصفي أو أمين التفليسة أو أمين الهيكله.

مادة (304): يقترح اضافة أمين التفليسة أو أمين الهيكله.

مادة (305): يقترح اضافة بشرط اخطار الشركة او الممثل القانوني للشركة حسب إجراءات معينة أو اجراءات تطبق الضبطية القضائية وإخطارهم بنوع الشكوى والشركة على الشكوى أو المخالفة.

مادة (308): ويستثنى من اختصاص قاضي الامور الوقتية اذا أي دعوى أو نزاع بشأن الشركة من الامور او الدعاوي المرتبطة بدعاوي الافلاس حسب القانون رقم (71) لسنة 2025 أو الشكاوى أو النزاعات ذات الطابع المهني التي تخص قانون مهنة مراقبة الحسابات حيث يجب أن يتم التنسيق بين الجهات الرقابية التي تخص مراقبة الحسابات وكذلك الجهات المختصة.

مادة (310): اقتراح ضافة (ويجب الاخذ بالاعتبار رأي الجهات الرقابية المذكورة في قانون مهنة مراقبة الحسابات أو الحراس القضائيين أو أمناء التفليسة حسب قانون الافلاس والقوانين المنظمة لها مع الاخذ بالاعتبار ما جاء بالمواد الواردة بقانون الافلاس رقم 70 لسنة 2020 مثل مواد (1 ، 9 ، 41 ، 136 ، 144 ، 161 ، 162 ، 173).

مادة (314): (اقتراح أن يكون من ضمن اعضاء الخبرة من الشئون المالية والاقتصادية يمكن ترشيحه ويجوز للجنة الاستعانة بمن تراه بشرط أن يكون احدهم مراقب حسابات أو محاسب ترشحه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية غير ذي مصلحة.

مادة (323): اقتراح اضافة اثبات فعلا سداد رأسمال المدفوع النقدي أو العيني أو عند تقديم شهادة لزيادة رأسمال الشركات عند التوقيع على عقد التأسيس أو تعديلاته، ويجب التأكد من تعيين مراقب الحسابات بعلمه وموافقه حسب برنامج المصادقة بمنصة وزارة التجارة أو منصة سهل لتحقيق أفضل رقابة وحوكمة.

مادة (350): يجوز للوزارة أو أي طرف من اطراف النزاع الاستعانة بالمختصين من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بناء على طلب أي طرف من أطراف النزاع أو من الوزارة نفسها لبدء رأيه المهني بشأن النزاع المائل أمام الغرفة.

وأشارت الجمعية في نهاية مقترحاتها المقدمة أنها على استعداد لتقديم التفاصيل المهنية أو المحاسبية والقانونية والإجرائية لتنفيذ وتفعيل هذا القانون لتحقيق افضل كفاءة مهنية ورقابية وتطوير لقانون الشركات التجارية.

خلال نماذج لعقود تأسيس نظام أساسي للشركة حسب بيانات يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية. كما يجب التأكيد على تحويل الاصول العينية الى ملكية الشركة للمعالجة الصورية في تكوين رأسمال الشركة وأن يتم ربطها بالسجل التجاري ليتم التأكد من تكوين رأس المال النقدي أو العيني قبل نفاذ تأشيرة السجل التجاري في حق الغير.

مادة (21): نقترح إضافة أن يلزم المكلف في حالة وجود أي تصرف يؤثر مثل حالة افتتاح إجراءات الإفلاس أو شهر إفلاس أو تصفية أو إعادة هيكلة أن يتم ذلك من خلال التأشير في السجل التجاري مباشرة لتحقيق الحوكمة والرقابة.

مادة (99): يقترح أن يجوز إثبات مبلغ التخارج في عقد التخارج أو التنازل بقيمة محددة لما لذلك لمعالجة الخلافات المتعلقة بين الشركاء الحاليين والسابقين خلال مدة محددة وأن يتم ذلك من خلال برنامج خدمة الشركات بخدمة سهل.

مادة (111): إذا تعلق بأي اتفاق بشأن بيانات مالية تخص مراجعة الحسابات أو المصادقة عليها يجب عرض هذا الاتفاق على مراقب الحسابات لحين تقييم أثر هذا الاتفاق على مراجعة حسابات الشركة وأن يتم إخطاره بمحضر الجمعية العمومية العادية أو الغير عادية لما له من مصلحة رقابية في حالة وجود أية تحفظات على تقرير مراقب الحسابات لمعرفة الأسباب.

مادة (178): يقترح إخطار مراقب الحسابات في حالة وجود أي تعديل في البيانات المالية التي تخص السنة المالية السابقة والتي تتولى عرض هذا التعديل على مراقب الحسابات وإخطاره بمحضر اجتماع الجمعية العمومية العادية أو الغير عادية أو وجود تحفظات أو قرارات.

مادة (182): في حالة وجود الشركة في مرحلة التصفية أو إعادة الهيكلة أو الإفلاس أو الشطب أو الوقف يكون المصفي أو أمين التفليسة أو مراقب الحسابات لإدراج وعرض أثر هذه القرارات أو الإجراءات المطلوبة على الجمعية العمومية العادية أو الغير عادية ، وفي حالة عدم انعقاد الجمعية العمومية العادية أو الغير عادية تعرض هذه القرارات سواء التصفية أو إعادة الهيكلة أو شهر الافلاس لتكون هذه القرارات نافذة بمجرد تسجيلها بالسجل التجاري.

مادة (213): يقترح أنه يجوز للمصفي أو الحارس القضائي أو أمين التفليسة أو أمين الهيكله مناقشة عرض الموضوعات للأهمية لما لها من أثر مالي على الميزانية والمركز المالي للشركة وعن مدى قدرة الشركة على الاستمرارية.

دراسة وتحليل مقترحات تعديل قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016



إعداد الأستاذ : السيد/يوسف صالح العثمان
الرئيس الفخري - جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



ونافذة من تاريخ القيد بالسجل. ويمكن للبنوك والدائنين الاعتراض قبل نفاذ التخارج. يتطلب ذلك ربطاً إلكترونياً فعالاً بين السجل التجاري والجهات التمويلية.

المادة ١٥ والمادة ٣٢٣ : إثبات سداد رأس المال وموافقة مراقب الحسابات

مضمون المقترح : إشتراط إثبات سداد رأس المال النقدي أو العيني ، وتعيين مراقب الحسابات بعلمه وموافقته عبر منصة "هويتي" كشرط لنفاذ القيد في السجل التجاري.

مدى الجدوى: جدوى مرتفعة جداً بالنسبة للشركات الجديدة، ومتوسطة للشركات القائمة. يحد هذا الإجراء من تأسيس شركات برؤوس أموال غير حقيقية للحصول على تسهيلات ائتمانية.

الأثر الرقابي : تنتقل الرقابة من مرحلة الفحص اللاحق إلى مرحلة المنع المسبق . ولا يعتمد تأسيس أي شركة إلا بعد مصادقة مراقب حسابات معتمد. الأثر السلبي المحتمل هو زيادة المدة الزمنية للتأسيس.

المادة ٢١ - التأشير بإجراءات الإفلاس في السجل التجاري مباشرة
مضمون المقترح : إلزام التأشير بافتتاح إجراءات الإفلاس أو التصفية أو إعادة الهيكلة في السجل التجاري فور صدورهما.

مدى الجدوى : جدوى مرتفعة. الوضع الحالي يسمح ببقاء السجل التجاري خالياً من أي بيان رغم صدور حكم الإفلاس ، مما يضلل المتعاملين.

الأثر الرقابي : يتحقق الإفصاح الفوري عن الوضع القانوني

المادة ١ - إدراج جمعية المحاسبين والمراجعين ضمن الجهات الرقابية

مضمون المقترح : النص على أن تكون الجمعية جهة رقابية وإشرافية على مهنة المحاسبة والمراجعة، وتمثيلها في لجنة الشكاوى ومجلس التأديب.

مدى الجدوى : جدوى مرتفعة . التنظيم الحالي يوزع الرقابة على مراقبي الحسابات بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال ، ما يؤدي إلى ازدواجية . إشراك جهة مهنية متخصصة يوحد المعايير ويحد من ظاهرة مراقبي الحسابات الصوريين.

الأثر الرقابي : ينشأ مستوى رقابي ثالث إلى جانب الوزارة والهيئة . ويصبح تعيين مراقب الحسابات خاضعاً لموافقة ضمنية من الجمعية ، مما يعزز الرقابة وإن كان سيؤدي إلى إطالة بعض الإجراءات.

المادة ٩ : إلزام إثبات أي تعديل على عقد الشركة لدى وزارة التجارة .

مضمون المقترح: وجوب تسجيل أي تعديل يطرأ على عقود الشركات لدى الوزارة فوراً ، لإعلام أصحاب المصلحة ومنع التخارج الصوري.

مدى الجدوى : جدوى مرتفعة جداً . حيث أن الممارسة الحالية تسمح بتخارج الشركاء قبل إشهار الإفلاس دون علم الدائنين وهذا التعديل يسد ثغرة جوهرية.

الأثر الرقابي : تصبح جميع التغييرات في هيكل الملكية علنية

مدى الجدوى : جدوى مرتفعة . يمنع هذا النص تضارب الاختصاص بين الدوائر التجارية ودوائر الإفلاس.

الأثر الرقابي : توحيد المسار القضائي لدعاوى الإفلاس، وإضفاء الطابع الفني على القرارات عبر إلزامية الرأي المهني. تتجه الرقابة نحو التخصص.

المادة : ٣١٤ - تمثيل مراقب الحسابات في لجان الخبرة
مضمون المقترح: اشتراط أن تضم لجان الخبرة مراقب حسابات ترشحه جمعية المحاسبين والمراجعين.

مدى الجدوى: جدوى متوسطة . اللجان تستعين بالخبراء حالياً، لكن النص يضمن وجود العنصر المالي المحايد.

الأثر الرقابي : زيادة الدقة الفنية في تقارير الخبرة وضمان حيادية التقييم المالي.

المادة : ٣٥٠ : الاستعانة بجمعية المحاسبين والمراجعين في المنازعات

مضمون المقترح: جدوى مرتفعة في المنازعات ذات الطابع الفني. يقلل من اللجوء إلى خبراء غير متخصصين.

مدى الجدوى : جدوى مرتفعة في المنازعات ذات الطابع الفني. يقلل من اللجوء إلى خبراء غير متخصصين

الأثر الرقابي: توفير رأي مهني مسبق قبل اللجوء إلى القضاء، مما يخفف العبء على المحاكم ويسرع فض المنازعات.

الخلاصة : الوضع الرقابي في حال اعتماد المقترحات

التحول من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الوقائية : لن يكون بإمكان تأسيس شركة أو تعديل عقدها أو تخارج شريك منها إلا بعد استيفاء مصادقة مراقب الحسابات والقيد الفوري بالسجل.

تعدد الجهات الرقابية : ستصبح الشركة خاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال وجمعية المراجعين الكويتية وسيمر كل قرار مالي جوهرى عبر مراقب الحسابات.

تعزيز الشفافية : إجراءات الإفلاس والتخارج والتعديلات الجوهرية ستظهر في السجل التجاري فور حدوثها ، مما يمكن البنوك والجهات التمويلية

الموازنة بين الحماية والكفاءة : من المتوقع أن تزداد مدة إنجاز معاملات التأسيس والتعديل ، مقابل انخفاض كبير في ظاهرة الشركات الصورية ورؤوس الأموال غير الحقيقية.

تمكين أجهزة الإفلاس والتصفية : يمنح المقترح المصفي وأمين التفليسة أدوات قانونية لتنفيذ القرارات دون تعطيل من الشركاء مما يسرع إنهاء أوضاع الشركات المتعثرة.

للشركة . وتتوقف التعاملات التي قد تضر بالدائنين. تصبح الرقابة علنية ومباشرة.

المادة ٩٩ - إثبات مبلغ التخارج

مضمون المقترح : جواز تحديد قيمة التخارج في عقد التنازل وتسجيله عبر برنامج "سهل"

مدى الجدوى : جدوى متوسطة . يسهم في تقليل المنازعات بين الشركاء الحاليين والسابقين ، إلا أن النص جاء بصيغة الجواز لا الإلزام.

الأثر الرقابي : يوفر توثيقاً أفضل لحالات التخارج ، لكنه لا يمنع الاتفاق على قيم غير حقيقية إذا تراضى الطرفان.

المادة ١١١ والمادة ١٧٨ - عرض التعديلات المالية على مراقب الحسابات

مضمون المقترح : وجوب عرض أي اتفاق يتعلق ببيانات مالية أو تعديل على ميزانية سنة سابقة على مراقب الحسابات وإخطاره بمحاضر الجمعيات.

مدى الجدوى: جدوى مرتفعة. يمنع هذا الإجراء قيام مجالس الإدارة بتعديل البيانات المالية بعد اعتمادها من الدقق دون علمه.

الأثر الرقابي : يصبح مراقب الحسابات ضامناً لسلامة أي تعديل بأثر رجعي . وفي حال اعتراضه ، يكون الحق في إثبات تحفظه رسمياً . الرقابة هنا مستمرة حتى بعد صدور القوائم المالية.

المواد : ١٨٢ و ٢١٣ و ٢١٩ - توسيع صلاحيات المصفي وأمين التفليسة

مضمون المقترح : منح المصفي أو أمين التفليسة صلاحية عرض قرارات التصفية أو إعادة الهيكلة على الجمعية العامة، ونفاذ هذه القرارات بمجرد تسجيلها في السجل إذا تعذر إنعقاد الجمعية العمومية.

مدى الجدوى : التعطيل المتعمد للجمعيات العامة يعوق حالياً إجراءات التصفية.

الأثر الرقابي : تسريع إجراءات الإفلاس والتصفية . ويصبح تنفيذ القرارات ممكناً حتى مع امتناع الشركاء عن الحضور يعزز ذلك من فعالية الرقابة القضائية.

المادة ٣٠٨ والمادة ٣١٠: تنظيم اختصاص دعاوى الإفلاس وأخذ رأس الجهات الرقابية

مضمون المقترح : استثناء الدعاوى المرتبطة بالإفلاس من اختصاصي قاضي الأمور الوقفية، مع وجوب الأخذ برأي الجهات الرقابية وجمعية المحاسبين وأمين التفليسة

المتابعة المالية



إعداد الأستاذ : يوسف صالح العثمان
الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية



مراحل تنفيذ المتابعة المالية:

1. التسجيل المنتظم: توثيق كافة العمليات المالية من دخل ونفقات بشكل يومي ودقيق.
 2. إعداد التقارير الدورية: إصدار تقارير شهرية أو ربع سنوية توضح المركز المالي ونتائج الأعمال.
 3. تحليل النتائج: دراسة الفروقات بين ما تم التخطيط له وما تم تنفيذه فعلياً، وتحديد نقاط القوة والضعف.
 4. التقويم والتعديل: مراجعة الخطة المالية بناءً على نتائج التحليل، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحسين الأداء المستقبلي.
- إن الالتزام بالمتابعة المالية يمنح الفرد أو المنشأة رؤية واضحة لوضعها المالي، ويُعد أداة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي وتجنب الأزمات غير المتوقعة.

المتابعة المالية هي : عملية إدارية ورقابية مستمرة، تُعنى بتتبع ومراقبة جميع التدفقات النقدية من إيرادات ومصروفات، ومقارنتها بالخطة المالية المعتمدة مسبقاً. الهدف الأساسي منها هو ضمان سير الأداء المالي وفق الأهداف المحددة.

الأهداف الرئيسية للمتابعة المالية:

1. الانضباط المالي: ضمان التزام المصروفات الفعلية بالحدود المقررة في الخطة المالية، ومنع التجاوزات.
2. قياس الكفاءة: تقييم مدى فعالية استخدام الموارد المالية في تحقيق النتائج المرجوة خلال فترة محددة.
3. الرصد المبكر للانحرافات : اكتشاف أي فروقات بين الأداء الفعلي والمخطط له، وتحليل أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية.
4. ترشيد القرارات: توفير قاعدة بيانات مالية دقيقة وحديثة، يعتمد عليها في اتخاذ قرارات مالية سليمة ومستقبلية.

لائحة تنظيم المنصات الإلكترونية.. إطار شامل يعزز التجارة الرقمية ويحمي المستهلك



تمثل لائحة تنظيم قطاع المنصات والتطبيقات الإلكترونية الوسيطة لعرض المنتجات وطلبها للمستهلكين التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة أخيراً نقلة تنظيمية جديدة لمواكبة النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية في دولة الكويت.

وتهدف اللائحة التي جاءت بموجب القرار الوزاري رقم ٩٠١ لسنة ٢٠٢٢ إلى وضع إطار قانوني متكامل ينظم العلاقة بين المنصات الإلكترونية ومزودي الخدمة ومقدمي خدمات التوصيل والعملاء ويعزز الشفافية ويحمي حقوق المستهلك.

وجاءت اللائحة استجابة للتوسع الكبير الذي يشهده قطاع التجارة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة وتحوله إلى أحد أبرز قنوات التسويق والبيع وتوصيل المنتجات الأمر الذي استدعى استحداث قواعد تنظيمية واضحة تحدد مسؤوليات جميع الأطراف وتواكب تطورات الاقتصاد الرقمي بما يحقق التوازن بين حماية المستهلك واستدامة أعمال المنصات وتعزيز بيئة الاستثمار.

وتسعى اللائحة إلى معالجة عدد من الممارسات التي شهدتها السوق في مقدمتها تفاوت العمولات ورسوم التوصيل وعدم وضوح بعض الشروط التجارية عبر تنظيم العلاقة بين المنصة الإلكترونية والتاجر ومقدم خدمة التوصيل والمستهلك ضمن إطار موحد يرسخ مبادئ الشفافية والإفصاح ويعزز الثقة في التعاملات الرقمية.

وتعد اللائحة الإطار التنظيمي الشامل لجميع المنصات والتطبيقات الإلكترونية الوسيطة العاملة في مجال عرض المنتجات وطلبها وتوصيلها داخل دولة الكويت سواء كانت مملوكة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

ووضعت تعريفاً دقيقاً للمصطلحات الأساسية مثل المنصة الإلكترونية ومزود الخدمة والعميل ومقدم خدمة التوصيل والعمولة ورسوم التوصيل بما يضمن توحيد المفاهيم المنظمة لهذا النشاط.

وحددت اللائحة بوضوح حقوق والتزامات جميع الأطراف وألزمت مزودي الخدمة بالحصول على التراخيص اللازمة ومزاولة النشاط وفقاً للتشريعات النافذة والالتزام بالمطلوبات الرقابية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة والجهات المختصة.

وأوجبت اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية البيانات والأنظمة الإلكترونية من الاختراقات أو إساءة الاستخدام بما يحافظ على موثوقية الخدمات واستمراريتها.

وألزمت المنصات بالإفصاح المسبق عن الأسعار والعمولات

ورسوم التوصيل وأي رسوم إضافية قبل إتمام الطلب إضافة إلى عرض بيانات التاجر بصورة واضحة وحظرت فرض أي رسوم غير معلنة على المستهلك.

وأوجبت اللائحة كذلك توفير معلومات دقيقة عن المنتجات والخدمات ووسائل التواصل مع التاجر إلى جانب نشر شروط وأحكام استخدام المنصة بصورة واضحة تتيح للمستهلك الاطلاع عليها قبل إتمام عملية الشراء.

وفي جانب حماية المستهلك أولت اللائحة حمايته اهتماماً خاصاً فألزمت المنصات بوضع سياسات واضحة للاستبدال والاسترجاع واسترداد المبالغ وفقاً للضوابط المحددة إلى جانب توفير آليات فعالة لاستقبال الشكاوى والبت فيها خلال مدد زمنية معلومة مع الاحتفاظ بسجلات الشكاوى والإجراءات المتخذة بشأنها.

وشددت على حماية البيانات الشخصية للمستهلكين ومنعت استخدامها أو الإفصاح عنها إلا وفقاً للقانون كما ألزمت المنصات بالاحتفاظ بسجلات العمليات والمعاملات الإلكترونية كما نظمت إجراءات الدفع الإلكتروني وإصدار الفواتير الإلكترونية.

ونظمت اللائحة أعمال التوصيل من خلال تحديد التزامات مقدمي الخدمة أثناء استلام الطلبات وتسليمها بما يضمن سلامة المنتجات ووصولها إلى المستهلك وفق الإجراءات المعتمدة كما حددت مسؤوليات المنصة في متابعة عمليات التوصيل والتنسيق بين جميع الأطراف ومن أبرز ما جاءت به اللائحة وضع سقف للعمولات ورسوم التوصيل بهدف الحد من المغالاة وتعزيز المنافسة العادلة.

في الفترة من 5 إلى 6 أغسطس بمقر الجمعية "المحاسبين" أقامت دورة مكافحة الاحتيال لخبراء وزارة العدل في الإدارة العامة للخبراء



في إطار التعاون المتواصل بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والجهات ذات الصلة بالمهنة، نظمت الجمعية ورشة عمل حول : مكافحة الاحتيال المالي لخبراء وزارة العدل في الإدارة العامة للخبراء، بمقر الجمعية، في الفترة من ٥ إلى ٦ أغسطس ٢٠٢٦.

وحاضرت في الدورة الأستاذة/ شيخة الصفي، حيث تناولت أهمية مكافحة الاحتيال المالي ودوره في تطوير العمل بالإدارة العامة للخبراء. بالإضافة لأهمية مكافحة الاحتيال المالي في فهم النظام المالي للبنوك والشركات.

وبدوره ، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الأستاذ/ صباح مبارك الجلاوي أن الجمعية حريصة على تطوير آليات التعاون مع الإدارة العامة للخبراء، من خلال تنظيم مجموعة من الدورات والورش التدريبية المتخصصة والتي تنعكس إيجاباً على أداء خبراء وزارة العدل في الإدارة العامة للخبراء مما يساهم في تطوير قدراتهم في إنجاز الأعمال الموكلة لهم.

"المحاسبين" وقعت بروتوكول تعاون مع "نيو ورلد للتدريب والاستشارات"



صباح الجلاوي :

– بروتوكول التعاون يهدف لبناء شراكة استراتيجية بين
الطرفين



وقعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بروتوكول تعاون
مع أكاديمية نيو ورلد للتدريب والاستشارات وشركة نيو ورلد
للاستشارات الإدارية، بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين
الكويتية، في ٣ أغسطس ٢٠٢٦.



وبهذه المناسبة أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد/
صباح مبارك الجلاوي أن توقيع البروتوكول بين الجانبين
يأتي انطلاقاً من حرص الطرفين على دعم التنمية المهنية
وتعزيز جودة التدريب والاستشارات وتطوير الكفاءات
الوطنية ونشر المعرفة العلمية والمهنية ورغبة الطرفين في
بناء شراكة استراتيجية تحقق المنفعة المتبادلة.

وأضاف يهدف البروتوكول إلى: تطوير وتأهيل الكوادر
الوطنية، نشر الثقافة المهنية والمحاسبية والإدارية وتنفيذ
البرامج التدريبية المشتركة وتقديم الاستشارات المتخصصة
وتنظيم المؤتمرات والملتقيات وتبادل الخبرات ودعم التحول
الرقمي والذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال وإعداد قيادات
مهنية مستقبلية.

لدعم وتطوير المهنة ومزاوليها «المحاسبين» و «التقدم العلمي» يعززان آفاق التعاون في مجالات البحث العلمي



في إطار تعزيز التعاون مع كافة الجهات ذات الصلة بالمهنة، والارتقاء بها وبمزاوليها، عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سلسلة من الاجتماعات مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS)، لبحث سبل التعاون المشترك في المجالات البحثية والعلمية والمهنية، بما يسهم في دعم الباحثين وتعزيز جودة المخرجات البحثية في مجال المهنة.

وبهذه المناسبة، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، الأستاذ صباح مبارك الجلاوي، أن جمعية المحاسبين تضع دعم البحث العلمي والتطوير المهني ضمن أولوياتها، وتسعى إلى بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الوطنية الرائدة، وفي مقدمتها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، لما لها من دور محوري في دعم الباحثين وتعزيز الابتكار.

- صباح الجلاوي :

دعم المشاريع البحثية وتمكين الباحثين وتعزيز الأبحاث التطبيقية ذات الأثر الاقتصادي والمجتمعي

- د. أحمد القطان:

بناء منظومة متكاملة تجمع بين الخبرة المهنية والتميز الأكاديمي، بما ينعكس إيجاباً على جودة البحث العلمي في الكويت



التطبيقية ذات الأثر الاقتصادي والمجتمعي، إضافة إلى التعاون في تنظيم المؤتمرات العلمية، والملتقيات البحثية، وورش العمل، والبرامج التدريبية، بما يساهم في تطوير الكفاءات الوطنية ونشر ثقافة البحث والابتكار.

واختتم الجلاوي تصريحه بالتأكيد على إيمان الجمعية بأهمية التكامل بين المؤسسات الوطنية وأنه الطريق الأمثل لتحقيق أثر علمي مستدام يخدم المجتمع والاقتصاد الوطني.

ومن جانبه، أوضح رئيس لجنة الدراسات والبحوث والمؤتمرات في الجمعية د. أحمد القطان أن هذه الاجتماعات تعكس التوجه المشترك نحو بناء منظومة متكاملة تجمع بين الخبرة المهنية والتميز الأكاديمي، بما ينعكس إيجاباً على جودة البحث العلمي في الكويت.

وقال أن تلك الاجتماعات تأكيد على أهمية استمرار التنسيق بين الجانبين، ووضع خطة عمل للمبادرات المستقبلية، بما يساهم في تحقيق الأهداف المشتركة، وتعزيز ثقافة البحث العلمي، وتمكين الباحثين، ودعم الابتكار، بما يخدم التنمية المستدامة في دولة الكويت.

ومثل الجمعية في هذه الاجتماعات د. أحمد القطان، فيما شارك من جانب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي كل من: د. عبد الوهاب المسلم، ود. أبرار الموسى، ود. بسام الفيلي.

وأضاف أن هذا التعاون يمثل خطوة مهمة نحو إطلاق مبادرات نوعية تخدم المجتمع الأكاديمي والمهني، وتدعم تحقيق رؤية دولة الكويت في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وأضاف الجلاوي قائلاً: تلك الاجتماعات تأتي في إطار حرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على توسيع نطاق التعاون مع المؤسسات الوطنية الرائدة، وترسيخ دورها في دعم البحث العلمي، وتعزيز التكامل بين القطاعين الأكاديمي والمهني، بما يحقق قيمة مضافة للباحثين والمؤسسات والمجتمع الكويتي.

وأضاف: "نسعى من خلال هذا التعاون إلى بناء شراكة استراتيجية تساهم في دعم الباحثين، وإطلاق مبادرات بحثية مشتركة، وتنظيم المؤتمرات والفعاليات العلمية، بما يعزز جودة البحث العلمي ويرفع من مكانة دولة الكويت في مجالات الابتكار والإنتاج المعرفي.

وقد شهدت الاجتماعات مناقشات مثمرة حول عدد من المبادرات التي تهدف إلى تطوير التعاون المؤسسي وتفعيل البرامج المشتركة في مجالات البحث العلمي.

كما تناولت عدداً من المحاور الاستراتيجية، من أبرزها دعم المشاريع البحثية، وتمكين الباحثين، وتعزيز الأبحاث

نظمها «الاتحاد الدولي للمحاسبين» والأونكتاد ومجموعة البنك الدولي «المحاسبين» شاركت في «يوم المشروعات المتناهية الصغر»



صباح الجلاوي :

- الندوة ناقشت تحسين الوصول إلى التمويل خلال فترات عدم اليقين الاقتصادي
- ضرورة الاهتمام بأدوات المحاسبة الرقمية والذكاء الاصطناعي لجعل المشروعات أكثر وضوحاً وانضباطاً وجاهزية للتمويل

ولفت الجلاوي أن مشاركة الجمعية في الجلسة، يعزز دورها الاستراتيجي الذي يمكن أن تؤديه في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الجلسة التي نظمها الاتحاد الدولي للمحاسبين بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة البنك الدولي في ٢٦ يونيو ٢٠٢٦ ، تحت عنوان : «يوم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى ٢٠٢٦ : تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في أوقات الاضطراب».

وأوضح رئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي أن الجلسة تناولت مجموعة من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها تحسين الوصول إلى التمويل خلال فترات عدم اليقين الاقتصادي.

كما ركزت الندوة على التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ، كون منصات المحاسبة الرقمية تساعد المشروعات على أتمتة مسك الدفاتر ومتابعة التدفقات النقدية وإعداد القوائم المالية وبناء سجل مالي موثوق ، مضيفاً أن من بين أهم النتائج التي توصلت إليها جلسة العمل ضرورة الاهتمام بأدوات المحاسبة الرقمية والذكاء الاصطناعي لجعل المشروعات أكثر وضوحاً وانضباطاً وجاهزية للتمويل.

نظمها مجلس الكويت للوقاية من الاحتيال والمرونة المؤسسية

«المحاسبين» شاركت في المائدة المستديرة «الامتثال والمرونة التشغيلية»



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

يمثل نقطة مهمة وضرورية للغاية في التعرف على الأساليب الحديثة في مكافحة الاحتيال المالي.

وأوضح أن مركز مكافحة الاحتيال المالي التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يهدف لتطوير الوعي بمكافحة الاحتيال المالي باعتباره أحد الركائز الرئيسية في تطوير بيئة الأعمال.

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المائدة المستديرة «الامتثال والمرونة التشغيلية» والتي نظمها مجلس الكويت للوقاية من الاحتيال والمرونة المؤسسية في ٢٩ يونيو ٢٠٢٦.

وبين رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن المائدة المستديرة ناقشت عدد من المحاور من بينها : أحدث المتطلبات التنظيمية الخاصة بالامتثال وبناء وتعزيز المرونة التشغيلية وإدارة المخاطر التشغيلية والاحتيال والأمن السيبراني وأفضل الممارسات بين قادة القطاع.

وأشار الجلاوي أن ما يميز المائدة المستديرة التي تم المشاركة فيها وجود نخبة من قادة الامتثال وإدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال والأمن السيبراني في مجلس الكويت للوقاية من الاحتيال المالي ، مضيفاً أن تبادل الخبرات مع الحضور

"المحاسبين" نظمت ساعة معرفة بعنوان "التدقيق الداخلي في عالم متغير"



ضمن الأنشطة المقدمة في إطار رئاستها لتجمع الهيئات والجمعيات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي ، نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ساعة معرفة بعنوان : التدقيق الداخلي في عالم متغير .. كيف نواكب المخاطر المتسارعة ونصنع قيمة مضافة للمؤسسة؟ والتي قدمتها جنان العصيمي.

واستعرضت العصيمي خلال «ساعة معرفة» عددا من المحاور من بينها : التحول في دور التدقيق الداخلي حيث تم التطرق إلى مفهوم التدقيق التقليدي ولماذا لم يعد كافياً ؟ فقد تم التحول من التأكيد إلى تقديم الرؤى وتطور توقعات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، كما أنه في المشهد الجديد للمخاطر دار الحديث عن المخاطر الناشئة وتأثيراتها : الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني ومخاطر الأطراف الثالثة والخدمات السحابية وترابط المخاطر واستمرارية الأعمال، كيف يواكب التدقيق الداخلي هذا التغيير وتم مناقشة من خلال هذا المحور إعادة تقييم المخاطر والمرونة المؤسسية وتطوير خطة التدقيق وفق المخاطر المتغيرة والتحول إلى مستشار موثوق ، وفي المحور الخاص بصناعة القيمة من خلال التدقيق الداخلي ، تم مناقشة : ما الذي ينتظره مجلس الإدارة ؟ مواصفات التقارير الحديثة واستخدام البيانات في دعم القرار والتوصيات والاستراتيجيات القابلة للتنفيذ.

وضمن محاور الدروس المستفادة واستشراف المستقبل ، أوضحت العصيمي أن من أبرز الدروس المستفادة من الأزمات الحديثة وكيف يستعد التدقيق الداخلي لمخاطر المستقبل.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن التدقيق الداخلي يمثل حجر زاوية في حماية مؤسسات الأعمال من الأزمات ويساعد المؤسسات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية ، ويحد من المخاطر التي قد تتعرض لها مستقبلاً .

لمدة 6 أسابيع من 7 يونيو وحتى 23 يوليو

«المحاسبين» اختتمت برنامج التدريب الميداني لطلبة كلية الدراسات التجارية



اختتمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج التدريب الميداني الصيفي للطلبة والطالبات في كلية الدراسات التجارية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بمقر الجمهورية، لمدة ٦ أسابيع، امتدت من ٧ يونيو وحتى ٢٣ يوليو.

ولفت رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن برنامج التدريب الميداني يعكس الشراكة الاستراتيجية بين الجمعية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والذي يهدف لصقل مهارات الطلبة والطلاب المتدربين، وتعريفهم بأهم المواضيع المهنية نظريا وتدريبهم عمليا في عدة موضوعات والتي من شأنها تعزيز شقدراتهم المهنية وتأهيلهم للدخول في سوق العمل.

وشدد الجلاوي أن التدريب الميداني يمثل ركيزة رئيسية لتدريب وتأهيل الطلبة والطالبات من خلال طرح مواضيع نظرية وعملية ذات أهمية بالغة لتعريفهم بسوق العمل ومتطلباته، وكيفية الاستفادة من التدريبات العملية التي أتاحتها الجمعية لهم خلال فترة التدريب، مثل التعريف بميزانية الشركات وكيفية بناء الفواتير، والتعريف بحقوق الموظف الحكومي في ضوء قانون الخدمة المدنية.

كما تم تعريف المتدربين بأهمية مكافحة الاحتيال المالي وتعريفهم بدور الكويت المتواصل بمواجهة الاحتيال المالي والعمل في الوقت نفسه على معرفة كيفية مواجهته.



صباح الجلاوي :

– شراكة استراتيجية بين الجمعية والهيئة العامة للتعليم
التطبيقي والتدريب
– صقل قدرات ومهارات الطلبة في العديد من المجالات
ذات الصلة بالمهنة



د. فهد الجافور :

– التدريب جمع بين موضوعات نظرية وتدريب عملية
متنوعة
– التدريب ركز على تطوير قدرات الطلبة وتوجيهها بشكل
كبير في تعزيز المهنية

الرئيسية في تحفيز الطلبة وتشجيعهم في الالتحاق
بالمبادرات النوعية التي تقدمها الجمعية في المرحلة المقبلة
ومن بينها ملتقى الابتكار والمبادرة المحاسبي.

ولفت أن التدريب الميداني الصيفي لعام ٢٠٢٦ حقق الكثير
من النتائج الإيجابية للطلبة من حيث تزويدهم بعدد كبير
من الموضوعات المهنية التي تعزز قدراتهم، وتؤهلهم للالتحاق
في سوق العمل والاستفادة بشكل كبير من المحاضرات التي
تم تنفيذها خلال التدريب الميداني.

ومن جانبه، لفت المشرف على برنامج التدريب وأمين
الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور
أن التدريب الميداني جمع بين الواقع النظري والعملي من
خلال محاضرات متنوعة تضمنت مواضيع مختلفة حول
المحاسبة والذكاء الاصطناعي ومكافحة الاحتيال المالي
وحقوق وواجبات الموظف في ضوء قانون ديوان الخدمة
المدنية وغيرها.

واستدرك بالقول أن التدريب الميداني يمثل أحد الركائز



نظمها قطاع الإفلاس التابع لـ «المحاسبين» في الفترة من 1 إلى 10 يونيو 2026 الدورة التأسيسية الثالثة في أساسيات قانون الإفلاس



وأوضح رئيس قطاع الإفلاس التابع لمركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بدر عبد اللطيف الفارسي أن الدورة تشكل أهمية بالغة كونها تلقى الضوء على الأهمية المتزايدة لقانون الإفلاس في بيئة الأعمال وكيفية التعامل مع الحالات المختلفة للشركات في قطاع الأعمال والحلول المطروحة لكل حالة وكيفية التعامل معها. وكذلك التعرف على الإجراءات الواجب اتباعها في كل حالة على حدة.

وبين أن قطاع الإفلاس يولي أهمية كبيرة بالتوعية بقانون الإفلاس ودوره في حماية الشركات في كافة القطاعات ودوره في وضع تلك الشركات على الطريق الصحيح ، والتعرف على الإجراءات الواجب التابعة لوضع الشركات على طريق الأمان.



اختتمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدورة التأسيسية الثالثة في أساسيات قانون الإفلاس والتي نظمها قطاع الإفلاس التابع لمركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس بمقر الجمعية في الفترة من ١ إلى ١٠ يونيو ٢٠٢٦.

وحاضر في الدورة : والدكتور محمد رباح المطيري والدكتور أحمد علي الخضير ورئيس قطاع الإفلاس في مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع للجمعية الأستاذ بدر عبد اللطيف الفارسي.

وتناولت محاور الدورة : المفاهيم العامة لقانون الإفلاس ، الأطر القانونية والإجرائية للإفلاس والجوانب الفنية لدورة الإفلاس في الإجراءات ذات الصلة.

كما استهدفت الدورة ، تعريف المشاركين بالمبادئ الأساسية لقانون الإفلاس وشرح الأطر القانونية والإجرائية لتقديم طلبات الإفلاس ومناقشة قضايا عملية لتوضيح الإفلاس على جميع الأطراف المعنية ، كما أن الفئة المستهدفة هم المحاسبون والقانونيون وأصحاب الشركات الذين يرغبون في فهم دورهم في حال التعثر المالي.

وقد شهدت الدورة ،على مدى فترة الانعقاد، مناقشات بين المشاركين والمحاضرين والتي كان لها الأثر الكبير في فهم الكثير من جوانب قانون الإفلاس وتطبيقاته العملية والتحديات التي تواجه تطبيق القانون. مع شرح عملي لعدد من القضايا لتقريب المفاهيم النظرية للمشاركين.

أقيم في 8 يونيو بمقر الجامعة الأميركية في الكويت AUK «المحاسبين» نظمت اللقاء التشاوري الثاني لرؤساء أقسام المحاسبة



صباح الجلاوي:

- إقامة مسابقة طلابية على مستوى دول مجلس التعاون
- تنظيم مؤتمر مهني للطلاب في الجامعات المحلية والخليجية ومشروع استبيان خاص حول جاذبية مهنة المحاسبة

دول مجلس التعاون الخليجي، مناقشة مشروع الاستبيان الخاص حول جاذبية مهنة المحاسبة، بالإضافة لمناقشة أندية للطلبة في تخصصات المحاسبة.

وتقدم الجلاوي بالشكر لمسؤولي الجامعة الأميركية في الكويت، على استضافة اللقاء وحسن الاستقبال، متمنياً مزيداً من التعاون بين الجامعة الأميركية في الكويت وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في العديد من المجالات التي تخص تطوير المهنة، مضيفاً أن الاجتماعات سوف يتم عقدها بشكل دوري، بمقر إحدى الجامعات المشاركة في الاجتماعات لاستكمال المناقشات بخصوص البنود المطروحة.

وأكد الجلاوي - في نهاية اللقاء - حرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المتواصل والمستمر لتطوير العمل المهني محلياً وخليجياً بمشاركة أهل الاختصاص من ذوي الخبرة والجهات ذات الصلة لتطوير المبادرات الأكاديمية والمهنية.

استضافت الجامعة الأميركية في الكويت AUK ، اللقاء التشاوري الثاني لرؤساء أقسام المحاسبة في عدد من الجامعات ، والذي أقيم يوم الاثنين ٨ يونيو ٢٠٢٦ ، تحت رعاية وتنظيم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وترأس الاجتماع رئيس تجمع الهيئات والجمعيات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي ورئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي.

كما حضر اللقاء كل من : رئيس قسم المحاسبة في الجامعة الأميركية في الكويت الدكتور كمال بن عامر ورئيس قسم المالية بالجامعة الأميركية في الكويت الدكتور علي عليان وأمين الصندوق وعضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور فهد الجافور والدكتور بدر الشلال من جامعة IUK ، والدكتور أحمد القطان ممثلاً عن الجامعة العربية المفتوحة والدكتور سعود العودة والدكتورة حصة الرفاعي من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ورئيس قسم المحاسبة في جامعة الخليج الدكتور أحمد حسانين ، ومدير مركز المنظمات الدولية في جمعية المحاسبين عبيد الفضلي.

وناقش الاجتماع عدة محاور : إقامة المسابقة الطلابية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ، مناقشة إقامة المؤتمر الطلابي وكذلك إقامة مؤتمر مهني على مستوى

في إطار سعي الجمعية لتعزيز وتطوير آليات العمل المشترك «المحاسبين» و «المهندسين» ناقشا سبل تعزيز أواصر التعاون



في إطار تواصلها مع كافة الجهات وجمعيات النفع العام ذات الصلة بتطوير المهنة، استضافت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ٢٤ يونيو ٢٠٢٦، وفد جمعية المهندسين الكويتية الذي ضم: رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين الكويتية المهندس محمد فهد السبيعي ورئيس مجلس إدارة المركز الهندسي للوساطة والتحكيم أنس المشيعلي، حيث كان في استقبالهم الرئيس الفخري للجمعية يوسف صالح العثمان ورئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي وأمين السر فيصل عبد المحسن الطبيخ وأمين الصندوق الدكتور فهد مطلق الجافور.

وقد ناقش الجانبان آليات التعاون في كافة المجالات ووضع الخطوات الكفيلة بتطويره خلال المرحلة المقبلة.

كما قام وفد جمعية المهندسين، بجولة تفقدية داخل مبنى الجمعية والاطلاع على المراكز التي تضمها وأهميتها في تطوير المهنة.

وفي ختام اللقاء، قدم الرئيس الفخري للجمعية يوسف صالح العثمان درع تكريم للمهندس محمد فهد السبيعي، كما قام رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي بتكريم المهندس أنس الشيعلي.



وخلال الاجتماع ، ناقش وفد الجمعية سبل تطوير علاقات التعاون والتواصل مع جمعية المهندسين في المجالات المختلفة ، كما قدم وفد الجمعية خلال الاجتماع الأنشطة والدورات والبرامج التدريبية التي تقدمها الجمعية.

وتقدم صباح مبارك الجلاوي بالشكر لرئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين على حسن الاستقبال والضيافة ، متمنياً لجمعية المهندسين كل الرقي والتطور.

وفي ختام الزيارة ، قام وفد الجمعية بجولة تفقدية داخل مرافق جمعية المهندسين الكويتية ، رافقهم خلالها رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين الكويتية المهندس محمد فهد السبيعي ومسؤولي الجمعية ، حيث تم إطلاع وفد جمعية المحاسبين على الأنشطة والمراكز التي تقوم بها جمعية المهندسين الكويتية والتطور الذي شهدته في الآونة الأخيرة.

وفي نهاية الزيارة شدد الجانبان على ضرورة تبادل الزيارات والخبرات وتطوير مستويات التعاون فيما بينهما.



وكان وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برئاسة صباح مبارك الجلاوي قد قام بزيارة مقر جمعية المهندسين الكويتية ، في ٩ يونيو ٢٠٢٦ ، حيث كان في استقبال وفد الجمعية رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين الكويتية المهندس محمد فهد السبيعي.

وشارك في الاجتماع من جمعية المهندسين الكويتية كل من : نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين المهندس راشد عبد الله العتل وأمين الصندوق المهندس غازي خالد المشيعلي ورئيس مجلس إدارة التحكيم الهندسي المهندس أنس الحربي ورئيس اللجنة التنفيذية في المركز المهندس ناصر المطيري.

وشارك بحضور الاجتماع من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كل من : أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور ورئيس قطاع الإفلاس في مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس بدر عبد اللطيف الفارسي وعدد من الخبراء التابعين للمركز.



شهدت حضوراً وإقبالاً كبيراً من المهتمين بقانون الإفلاس وتطبيقاته العملية «المحاسبين» نظمت بنجاح الدورة المتقدمة إعداد مساعدي الأمناء



ولفت رئيس قطاع الإفلاس بدر عبد اللطيف الفارسي أن محاور الدورة سوف تتطرق إلى الإطار النظري لافتتاح الإجراءات، إدارة النزاعات القانونية ومسؤوليات قاضي الإفلاس، الجوانب الفنية لتقييم خطط السداد وتدقيق البيانات المحاسبية وإعداد التقارير.

وتناول الدكتور محمد رباح المطيري عدداً من المحاور منها : الإطار المفاهيمي والمؤسسي لقانون الإفلاس ومنظومة الأعوان ممثلة في المراقب والأمين والمفتش وتقديم الطلبات وافتتاح الإجراءات ، بالإضافة إلى نظام التسوية الوقائية.

كما تطرق الدكتور أحمد علي الخضير الذي تناول الأطر القانونية والاجرائية المتقدمة، متناولاً عدد من المحاور

انطلقت فعاليات الدورة المتقدمة - إعداد مساعدي الأمناء، والتي نظمها قطاع الإفلاس في مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الفترة من ٢٢ يونيو الجاري وحتى الأول من يوليو ٢٠٢٦ بمقر الجمعية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن الدورة شهدت حضوراً وإقبالاً كبيراً من المهتمين بقانون الإفلاس وتطبيقاته العملية ، مشيراً إلى أن الدورة تهدف إلى تأهيل مساعدين للأمناء وتطوير قدرات المشاركين في تحليل الحالات الواقعية وإدارة القضايا المعقدة وتعزيز فهم الدور التشريعي والقضائي في تسوية النزاعات وتحسين كفاءة إعداد التقارير المالية والقانونية اللازمة للقضايا.

صباح الجلاوي :

– الدورة تهدف إلى تأهيل مساعدين للأمناء وتطوير قدرات المشاركين في تحليل الحالات الواقعية

بدر الفارسي :

– الدورة تطرقت إلى الإطار النظري لافتتاح الإجراءات وإدارة النزاعات القانونية

الدكتور محمد المطيري:

– تناول الإطار المفاهيمي والمؤسسي لقانون الإفلاس ومنظومة الأعوان

الدكتور أحمد الخضير:

– تطرق لإجراءات شهر الإفلاس وآثار صدور قرار افتتاح إجراءات شهر الإفلاس وحكم شهر الإفلاس



المختلطة أبرزها : إجراءات شهر الإفلاس، آثار صدور قرار افتتاح إجراءات شهر الإفلاس وحكم شهر الإفلاس.

وتناول رئيس قطاع الإفلاس في مركز الخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس بدر عبد اللطيف الفارسي عدداً من القضايا العملية في خطة إعادة الهيكلة والعملية الإجرائية لدى إعادة الهيكلة وكيفية تقديم طلب إعادة الهيكلة والبيانات المطلوب توافرها والشروط الموضوعية لتقديم طلب إعادة الهيكلة لدى إدارة الإفلاس.

كما تناول الحالات العملية بشكل مفصل ، ومعرفة موقف الدائنين والمدينين والدفع من قبل الطرفين من ناحية تقديم الطلبات والمقدم لهم الطلب.

وأوضح الفارسي أن أهمية تلك الطلبات تكمن في أنها حالات عملية ، وليست نظرية، يوجهها أمين إعادة الهيكلة للتعرف عن كيفية تطبيق القانون ونظام سير الإجراءات، بحيث يتعرف الأمين على كيفية اعداد تلك الطلبات وكيفية سير الطلبات بشكل عملي وواقعي والإجراءات المطلوب تطبيقها.



نظمت هيئة المحاسبين السعوديين في الفترة من 14 إلى 16 مايو «المحاسبين» شاركت في ملتقى التميز المحاسبي



ونائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مريم الملك، بحضور وفد الجمعية المكون من : أمين السر فيصل الطبيخ وأمين الصندوق الدكتور فهد مطلق الجافور وعضو الجمعية الدكتور وائل الراشد.

وحرص وفد الجمعية المشارك في ملتقى التميز المحاسبي على تبادل الخبرات مع مسؤولي الهيئات والجمعيات المهنية الخليجية والاستفادة مما يطرحونه من خبرات وتجارب للاستفادة منها في تطوير وتعزيز المهنة.

ونظمت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ملتقى «التميز المحاسبي» خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ مايو ٢٠٢٦ ، من اجل الاحتفاء بالكفاءات الوطنية الحاصلة على الشهادات المهنية وإبراز دور مهنة المحاسبة

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ملتقى التميز المحاسبي الذي نظمته الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في الفترة من ١٤ إلى ١٦ مايو ٢٠٢٦. وشارك وفد الجمعية المشارك بجلسات ملتقى التميز المحاسبي في السعودية.

وحضر رئيس الوفد ورئيس مجلس الإدارة وأمين السر وأمين الصندوق عددا من الجلسات بمشاركة مسؤولين لجمعيات مهنية خليجية العديد من جلسات الملتقى.

وقد التقى رئيس الوفد المشارك ورئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي، على هامش الملتقى مع كل من : الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الدكتور أحمد المغامس



التطوير المهني والحلول المبتكرة وبناء المسارات الوظيفية لتعزيز التكامل بين التأهيل المهني وسوق العمل ودعم بناء منظومة مهنية مستدامة قائمة على الجودة والابتكار.

والمراجعة في تعزيز النزاهة والحوكمة، وذلك تحت رعاية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

وتضمن الملتقى احتضان نهائي المسابقة الطلابية الدولية لدراسة الحالة المحاسبية ٢٠٢٦ التي ينظمها معهد المحاسبين الإداريين IMA سنويا لطلاب أقسام المحاسبة في مختلف الجامعات على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا. وتقام هذا العام بالشراكة مع الهيئة في مدينة الرياض. ويأتي تنظيم الملتقى في إطار جهود الهيئة لتمكين الكوادر المهنية وترسيخ مفاهيم التميز في الممارسة المحاسبية بما يسهم في رفع جودة الأداء ودعم الثقة في المخرجات المحاسبية إلى جانب دعم النمو الاقتصادي واستشراف مستقبل المهنة في ظل التحولات التشريعية والتقنية والاقتصادية.

وتضمن الملتقى مشاركة أكثر من ٤٠ متحدثا وخبيرا عبر ٨ جلسات حوارية و١٢ ورشة عمل إلى جانب معرض مصاحب بمشاركة ٥٠ جهة و٦٠ جلسة استشارية بما يسهم في تبادل المعرفة واستعراض أفضل الممارسات وبناء الشراكات المهنية ذات الأثر المستدام. ويشهد الملتقى إقامة حفل الاحتفاء بال حاصلين على الشهادات المهنية لعام ٢٠٢٥ والبالغ عددهم ٢٢٤٢ من المهنيين والمهنيات مع تكريم المتفوقين منهم وإعلان الفائزين بجائزة "سوكبا" للتميز وإبراز قصص النجاح الوطنية.

كما شمل الملتقى معرضاً مصاحباً يستعرض إمكانات



"المحاسبين" شاركت في اللقاء السنوي لجمعية المحاسبين القانونيين السيريلا نكية



في إطار التعاون المتواصل مع الجمعيات المهنية العاملة في الكويت ، ودعمًا لتعزيز اواصر التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات المهنية ،

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اللقاء السنوي لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين السيريلا نكية - فرع الكويت - في الأول من مايو ٢٠٢٦ ، برعاية سعادة سفير جمهورية سيريلا نكا لدى الكويت الدكتور لاكشيثا راتناياكي.



"المحاسبين" ناقشت تطوير التعاون مع إدارة الفحص والمطالبات الضريبية



استقبل مدير إدارة الفحص والمطالبات الضريبية في وزارة المالية وليد طالب عبد الرحمن الكندري ، بمكتبه ، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي وعبد الله العجمي، بحضور مراقب التحصيل في إدارة الفحص والمطالبات الضريبية خالد مسعود المطيري.

وقد قام الأستاذ عبد الله العجمي ، على هامش اللقاء، بإهداء كتابه " الركيزة الثانية في الكويت .. النظرية والتطبيقات العملية" لمدير إدارة الفحص والمطالبات الضريبية في وزارة المالية وليد طالب عبد الرحمن الكندري.

الأدوات المالية – القياس المحاسبي



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج الأدوات المالية- القياس المحاسبي - التصنيف والعرض والإفصاح وفق المعايير الدولية في الفترة من ٧ وحتى ١١ يونيو ٢٠٢٦ ، ضمن برامج التعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات والذي تم تنظيمه عبر تطبيق "زوم".

وتناول المحاضر الدكتور أيمن حداد عدد من المحاور من بينها: الإطار العام لمعايير الأدوات المالية ، الاعتراف الأولي والقياس بالأدوات المالية.

محلل محاسبة جنائية معتمد



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

تعدّد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي محلل محاسبة جنائية معتمد CFAA بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب ، بمقر الجمعية ، في الفترة من ٧ إلى ٣٠ سبتمبر المقبل. وسوف يتم إقامة الدورة خلال الفترة المسائية.

إعداد مدرب معتمد TOT



نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي إعداد مدرب معتمد TOT ، بالتعاون مع أكاديمية نيو ورلد للتدريب والاستشارات في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ يوليو ٢٠٢٦ ، حيث تناول البرنامج ، الذي قدمه المحاضر الأستاذ سلامة الغريب، عدداً من المحاور تضمنت: مفهوم التدريب وأهدافه ومهارات العرض والإلقاء والتأثير وإعداد الحقيبة التدريبية

الفئات المستهدفة هي: المدراء ورؤساء الأقسام ومدراء المدارس ونوابهم والمعلمين والمعلمات والعاملين في الإدارات والموارد البشرية وإدارات التنمية البشرية والعاملين في العلاقات العامة والإعلام والموظفين وذوي الخبرة من أصحاب المهن لمن يرغب في تطوير ذاته.

والذكاء العاطفي وصناعة الهوية والأداء المسرحي وكسر حاجز الجماهير والذكاء الاصطناعي في التدريب.

وأوضح مسؤول التدريب وأمين الصندوق عضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور أن البرنامج يأتي لتلبية احتياجات المشاركين من مختلف القطاعات بالإضافة إلى أن

باكورة البرامج التدريبية لبرنامج التعليم المهني المستمر التطبيق المتقدم لضريبة الدخل رقم 12



طلال الأسد :

- برامج التعليم المهني المستمر تأتي في إطار تعليمات
وزارة التجارة



د.فهد الجافور :

- الجمعية حريصة على اختيار برامج نوعية تصقل
مهارات المتدربين

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج التطبيق المتقدم لضريبة الدخل رقم ١٢ وآخر المستجدات التشريعية وضريبة الشركات في الكويت خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٣ أبريل ٢٠٢٦، والذي يعد باكورة البرامج التدريبية التي أعلنتها الجمعية لبرنامج التعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات.

وتناول المحاضر الدكتور أيمن الحداد عدداً من المحاور تمثلت في : المفهوم والتطبيق والفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح وفق المعيار رقم ١٢ وآخر المستجدات والتعديلات التشريعية لضريبة الدخل في الكويت وضريبة الشركات الأجنبية.

وأوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور أن البرنامج يهدف إلى تمكين المشاركين من تطبيق أخلاقيات مهنة التدقيق بما يمكنهم من أداء أعمالهم الرقابية بكفاءة عالية .

وبدوره ، بين رئيس لجنة التدريب والتطوير في الجمعية طلال الأسد أن البرامج الخمس للتعليم المهني المستمر لمراقبي الحسابات والتي أعلنت عنها الجمعية في أول أبريل وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ ، تأتي في إطار تعليمات وزارة التجارة والصناعة حسب نص المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية لقانون مراقبي الحسابات رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٩. وبين أن الجمعية حريصة على اختيار الموضوعات والمدرسين بعناية لأهمية تلك البرامج في صقل مهارات مراقبي الحسابات.

تعديلات إجراءات قرار تحديد هوية المستفيد الفعلي ومدى جدواها



الأستاذ/يوسف صالح العثمان
الرئيس الفخري - جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية



هذا الشخص الاعتباري.

أما النص المعدل فقد أوجب على الشخص الاعتباري الاحتفاظ بتفاصيل بيانات كل مستفيد فعلي منه في سجل المستفيد الفعلي الذي ينشئه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تنفيذ هذا القرار أو من تاريخ وجود هذا الشخص الاعتباري.

٢. المادة (٩) البند (١)

النص السابق ألزم المدير أو عضو الإدارة الذي يتصرف كعضو إدارة اسماً بأن يقدم جميع البيانات المشار إليها في المادة (١٠) من القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اكتسابه هذه الصفة وقبل نشر هذا القرار إخطار الشخص الاعتباري بذلك.

أصدرت وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت القرار الوزاري رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٢٦ متضمناً تعديلات على القرار الوزاري رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ بشأن إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي. وقد اقتضت هذه التعديلات على تقليص المهل الزمنية المقررة في عدد من المواد، وذلك في إطار تعزيز سرعة الالتزام وتحديث البيانات لدى الجهات الرقابية.

أولاً: مقارنة بين النص السابق والنص المعدل

١. المادة (٨) البند (١)

النص السابق نص على أنه يجب على الشخص الاعتباري الاحتفاظ بتفاصيل بيانات كل مستفيد فعلي منه في سجل المستفيد الفعلي الذي ينشئه خلال ستين يوماً من تاريخ تنفيذ هذا القرار أو من تاريخ وجود

ثالثاً: الأثر الرقابي لهذه التعديلات

١. الأثر الرقابي لتعديل المادة (٨)

تقليص مهلة إنشاء سجل المستفيد الفعلي إلى خمسة عشر يوماً يرفع من سرعة توافر قاعدة البيانات الأولية لدى الأشخاص الاعتبارية. هذا يمكن الجهات الرقابية من الوصول إلى معلومات محدثة عن المستفيدين الفعليين في وقت أقرب من تاريخ التأسيس أو صدور القرار، مما يقلل فجوة المعلومات ويعزز قدرة الوزارة على المتابعة والتدقيق الميداني منذ المراحل الأولى لنشأة الكيان.

٢. الأثر الرقابي لتعديل المادة (٩)

تقليص مهلة الإخطار وتقديم البيانات الخاصة بالإدارة الاسمية إلى خمسة عشر يوماً يحد من فترة بقاء بيانات الإدارة غير محدثة في سجلات الشخص الاعتباري. ذلك يمكن الوزارة من رصد التغيرات في هيكل الإدارة بشكل أسرع، ويقلل من احتمالية استخدام صفة الإدارة الاسمية كوسيلة للتعتيم على هوية المستفيد الفعلي، مما يدعم شفافية البيانات الإدارية.

٣. الأثر الرقابي لتعديل المادة (١١)

تقليص مهلة تقديم بيانات سجل المستفيد الفعلي وسجل الشركاء أو المساهمين إلى المسجل إلى خمسة عشر يوماً يعزز سرعة تحديث قاعدة البيانات المركزية لدى الوزارة. هذا يمكن الجهات الرقابية والإشرافية من القيام بعمليات المطابقة والتحقق بصورة دورية ومتكررة، ويساهم في تقليل مخاطر عدم الإفصاح أو التأخير في تقديم البيانات، وبالتالي دعم جهود الامتثال لمتطلبات الشفافية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

النص المعدل أبقى على ذات الالتزام إلا أنه قلص المدة إلى خمسة عشر يوماً من تاريخ اكتساب الصفة وقبل نشر هذا القرار إخطار الشخص الاعتباري بذلك.

٣. المادة (١١) البند (١)

النص السابق أوجب على الشخص الاعتباري خلال ستين يوماً من تاريخ تنفيذ هذا القرار أو من تاريخ ترخيص وتسجيل الشخص الاعتباري تقديم بيانات سجل المستفيد الفعلي وسجل الشركاء أو المساهمين إلى المسجل واتخاذ الإجراءات المعقولة للحفاظ على سجلاته من التلف أو الفقد أو الهلاك.

النص المعدل أبقى على ذات الالتزام مع تقليص المدة إلى خمسة عشر يوماً من ذات التواريخ المذكورة.

ثانياً: مضمون التعديل للبنود المذكورة

تتمثل التعديلات الواردة في القرار رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٢٦ في تقليص ثلاث مهل زمنية رئيسية كانت مقررة في القرار رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣.

في المادة (٨) تم تقليص مهلة إنشاء سجل المستفيد الفعلي لدى الشخص الاعتباري من ستين يوماً إلى خمسة عشر يوماً.

في المادة (٩) تم تقليص مهلة قيام المدير أو عضو الإدارة الاسمي بتقديم البيانات المطلوبة إلى الشخص الاعتباري من ثلاثين يوماً إلى خمسة عشر يوماً.

وفي المادة (١١) تم تقليص مهلة تقديم بيانات سجل المستفيد الفعلي وسجل الشركاء أو المساهمين إلى المسجل بوزارة التجارة والصناعة من ستين يوماً إلى خمسة عشر يوماً.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديل لم يمس جوهر الالتزامات أو نطاق البيانات المطلوبة، وإنما اقتصر فقط على عنصر المدة الزمنية.

الجمعية استقبلت الدكتور بدر لافي المطيري



استقبل رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي، بمقر الجمعية، أستاذ المحاسبة والتمويل بكلية إدارة الأعمال في الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا في الكويت IUK الدكتور بدر لافي الشلال المطيري.

وقد حضر اللقاء كل من :

أمين السر وعضو مجلس الإدارة السيد / فيصل عبد المحسن الطبيخ وعضو مجلس الإدارة السيد / راشد عوض الهطلاني

"المحاسبين" استقبلت الدكتور بدر ناصر المطيري



استقبل رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد / صباح مبارك الجلاوي، بمقر الجمعية، الدكتور بدر ناصر المطيري. وقد أهدى الدكتور بدر للجمعية كتابه "المحاسبة الحكومية، أزمات، وإصلاحات، ومساءلة في سياق النظرية المؤسسية: أدلة من دولة الكويت".

وخلال اللقاء، أشاد السيد / صباح مبارك الجلاوي بالكتاب، واصفا إياه بأنه مرجعا مهما في مجال المحاسبة الحكومية، والذي سيستفيد منه الباحثين والأكاديميين ومزاولي المهنة.

21 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

(أبريل إلى يونيو 2026)

عمر مشعل مطر الديحاني	عاليه محمد احمد ملك
سليمان يوسف سليمان الصقر	مريم مشرف محمد العنزي
سعد عطاالله سعد السليمان	عائشة وليد عبدالرحمن الدعي
نوره احمد عبدالله الحمود	سامي حجي حمود العازمي
إسراء جاسم عبدالله المصنف	مراحب فهد طلال المطيري
عبدالعزيز ايمن العسكوسي	آمنة محمد معلا العنزي
العنود عبدالله العجمي	خليفة محمود الشطي
جوري مشاري ثنيان الياقوت	ضاري صقر احمد المعوشرجي
	عبدالله سعد الضيفري
	فايز ماضي عامر القعود
	عبدالعزيز احمد عبدالله علي
	فيصل مطلق فهاد العازمي
	تركي احمد سعد البصمان

مرحباً بالاعضاء الجدد





غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة في خدمة الإقتصاد الكويتي والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :

هاتف مباشر: + 965 22423666 + 965 22423555

بدالة: + 965 1805580 / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com